الدواعي والتطبيقات الحديثة والمعاصرة للهندسة الاجتماعية والسياسية في الغرب

أ. د. علي عباس مراد(*)

تبين نتائج المراجعة التاريخية للوقائع الاجتماعية عامة والسياسية خاصة، أن الدواعي العملية والتطبيقات الإجرائية للهندسة الاجتماعية بوصفها نشاطاً معيناً أساسا بـ(تصميم وإنتاج = صناعة) الخصائص الاجتماعية والسياسية للإنسان والمجتمع، ظهرت في المجتمعات الغربية الحديثة، قبل أن تظهر في غيرها من المجتمعات، مثلما تبين هذه النتائج أيضا، أن ظهور تلك الدواعي العملية وتطبيقاتها في الغرب، سبق أيضا ظهور التأسيسات النظرية الحديثة لها هناك، وهو ما يبدو أنه السياق السائد والمعتاد في كل مكان وفي أغلب مجالات الحياة إن لم يكن كلها. وحيث إن البعدين الاجتماعي والسياسي، يتداخلان في الحياة الإنسانية ويتلازمان بشكل كامل وشامل ودائم، فقد ظهر الاهتمام بهذه الهندسة في الغرب منذ وقت مبكر، في صورة الاهتمام بالهندسة الاجتماعية للفرد والمجتمع أكثر مما ظهر في صورة الاهتمام بالهندسة السياسية. وإذا كانت الدواعي والتطبيقات العملية للهندسة الاجتماعية، قد اتخذت في المراحل المبكرة من التاريخ الغربي صورة التربيتين الاجتماعية السياسية اللتين لم تُعرف لهذه الهندسة في الماضي صورتان غيرهما، ولا استُخدمت مسميات أخرى غيرهما للإشارة إلى مضامينها وأهدافها وتطبيقاتها الفردية والمجتمعية(Sills. 1968. P. 552)؛ (داوسن وآخرون. 1998. ص111)، فقد اتخذت تلك الدواعي والتطبيقات في المراحل الحديثة من التاريخ الغربي صورة التنشئتين الاجتماعية والسياسية، وحملت مسمياتهما، مثلما يبدو أنها ستتخذ مستقبلا صورة الهندستين الاجتماعية والسياسية، وتحمل أيضا مسمياتهما، سواء في المجتمعات الغربية أم خارجها.

(*) كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.

فإذا ما اعترض على ذلك معترض، بدعوى أن الفكر السياسي اليوناني القديم، سبق وأنْ قدم تأسيساته النظرية لهندسة (تصميم وإنتاج = صناعة) الخصائص الإنسانية للفرد والمجتمع، وحدَّد فيها المضامين والأهداف الاجتماعية السياسية لهذه الهندسة، وبما يرتبط بالاحتياجات والشروط السياسية للمواطنة في دولة المدينة ومصالحها وأهدافها الاجتماعية–السياسية، مما يوحي بقرب المعنى القديم للتربيتين الاجتماعية والسياسية عند الإغريق من المعنى الحديث للتنشئتين الاجتماعية والسياسية، والمعنى المعاصر والمستقبلي للهندستين الاجتماعية والسياسية، ولو فعليا لا اصطلاحيا. فإن هذه الدعوى لا تبدو حاسمة ولا قاطعة الدلالة، إذ تقوم على دليل خاص واستثنائي، بما يجعله دليلا غير قابل للإعمام، بفعل انقطاع الفكر الأوربي الوسيط عن أصوله اليونانية القديمة مما منعه من الاطلاع على تلك التأسيسات النظرية، فضلا عن الطابع الخاص والمحدود لمفهوم المواطنة وشروطها عند الإغريق، والذي لم ينتشر ولا تكرر ظهوره في مجتمعات أخرى في العصور القديمة والوسيطة، لا شرقا ولا غربا، ولا حتى عند الرومان الذي كان مفهوم المواطنة وشروطها لديهم مختلفا عما كان عليه عند الإغريق. ويؤسس ذلك للزعم بأن التماثل بين مضامين وأهداف التطبيقات العملية للتربية والتربية السياسية في العصور القديمة، والتنشئة والتنشئة السياسية في العصور الحديثة، والهندسة الاجتماعية والهندسة السياسية حاضرا ومستقبلا، لا يوازيه ويقابله إلا قِدَمَ مفاهيم التربية والتربية السياسية، وحداثة نظائرهما من مفاهيم التنشئة والتنشئة السياسية التي تمثل امتدادا واستمرارا لهما في العصر الحديث، مثلما أن حداثة ومعاصرة مفاهيم التنشئة والتنشئة السياسية في الحياة الإنسانية، أمر لا يقابله ويوازيه إلا مستقبلية نظائرهما من مفاهيم الهندسة الاجتماعية والهندسة السياسية التي تمثل امتدادا واستمرارا لهما ولما قبلهما في مستقبل هذه الحياة والقادم من أيامها.

ويعود تاريخ ظهور الدواعي التطبيقات العملية الغربية الحديثة للهندسة الاجتماعية السياسية التي جرت ممارستها أولاً، ثم تلتها في الظهور بعد ذلك مفاهيمها وتأسيساتها النظرية، إلى الاقتران الذي شهدته المجتمعات الغربية بين ولادة الدولة الحديثة واستقرارها واستمرارها فيها كآخر وأحدث شكل تنظيمي للسلطة السياسية المستقلة والمركزية والمؤسسية، وبين مقدمات ونتائج تحول هذه المجتمعات من النظام الإقطاعي إلى

النظام الرأسمالي في بداية عصر النهضة الأوربية(بادي وبيرنباوم. 1987. ص62). إذ ترتبت على هذا الاقتران بين التحولات السياسية والتحولات الاقتصادية في الغرب وترتبت عليه، ثلاث نتائج فكرية وعملية عميقة، تركت آثارها واضحة في دواعي وتطبيقات الهندسة الاجتماعية والسياسية، ثم في مفاهيمها وتأسيساتها النظرية، وتمثلت تلك النتائج في:

1. اتساع وتطور المفهوم الوظيفي للتربية وتطبيقاتها الكلية لتصبح غاية ووظيفة سياسيتين حكوميتين.
2. إحياء مفهوم التربية السياسية وتطبيقاتها الفرعية المتخصصة في إطار المفهوم والتطبيق الكليين للتربية الاجتماعية.
3. تبلور وتعمّق المضامين والأهداف الاجتماعية لمفاهيم وتطبيقات التربية والتربية السياسية للإنسان، وممارستها بشكل موسع ومتماثل باستخدام أسلوب إنتاج الجملة النمطية الصناعية الموسع والمتماثل **Mass Production** السائد في النظام الرأسمالي.

وكانت المحصلة الطبيعية والمنطقية لذلك كله، هي الارتباط الواسع والوثيق بين ظهور الدواعي والتطبيقات ثم الأفكار الأولى للهندسة الاجتماعية والسياسية في الغرب، وبين تبلور الشروط/المتطلبات/المقتضيات الاجتماعية–السياسية لتكوين الدولة الغربية الحديثة واستقرارها واستمرارها في المرحلة الأولى من مراحل قيامها وتطورها، وهي الشروط المتمثلة في:

1. شرط اكتساب الوظيفة السياسية للدولة الغربية الحديثة وحكومتها طابعا مركزيا ومؤسسيا ومدنيا أولا، ثم استقلالها عن الوظائف الاجتماعية الأخرى كلها، وانفرادها بسلطة ومكاسب الحكم المباشر لأقاليمها دون أنظمة وسيطة دينية أو سياسية أو اجتماعية.

2. شرط هندسة/صناعة الخصائص الاجتماعية–السياسية لرعايا الدولة الغربية الحديثة، والذين أصبحوا لاحقا مواطنيها، على وفق تصميم وتخطيط مسبقين، يضمنان تماثلهم من جهة، ويؤمنان من جهة ثانية اعتقادهم بشرعية هذه الدولة وحكومتها، بما

يؤسس لتنفيذهم لسياساتها، واستعدادهم للدفاع عنها والتضحية في سبيلها، ويسهل في النهاية عملية السيطرة عليهم والتحكم بهم لحكمهم بيسر وسهولة.

ويكمن أصل ذلك وعلته في أن الهندسة الاجتماعية هي أساس قيام واستمرار كل بناء اجتماعي، من حيث هي العملية التي تمنحه طبيعته المميزة (هويته/شخصيته)، وتربط بين مكوناته الفردية والجماعية، وتضمن ايجابية تفاعلاتها، واستمرار تلك التفاعلات واستقرارها، بما يجعل من هذه الهندسة أيضا، وحتما، أساس كل إصلاح أو تغيير اجتماعي، جزئي أو كلي، لأن أصل كل تغيير يحدث أو يكون مرغوبا في إحداثه في المجتمع، هو التغير أو التغيير في سلوك أفراده، وأساس وأصل كل تغير أو تغيير في سلوك الفرد هو التغير أو التغيير المسبق في الأساس الفكري والقيمي لهذا السلوك، وهذه غاية ووظيفة كل هندسة اجتماعية، فإن استقام الأساس استقام البناء، وإن انحرف الأساس انحرف البناء، وإن تغير الأساس تغير البناء أيضا. وحيث إن الهندسة الاجتماعية تستهدف وتبتغي وضع الأساس الفكري والقيمي للسلوك الفردي ثم الجماعي أو تغييره جزئيا أو كليا، فإن نجاحها في تحقيق هدفها ونيل مبتغاها أيا كانا، يعني نجاحها في ضمان استمرار المجتمع واستقراره، ومن ثم، الحاجة إلى تواصلها، مثلما أن فشلها في ذلك، يعني ضرورة استبدالها بهندسة اجتماعية أخرى تكون أكثر صلاحية وتناسبا مع هذه الأهداف والغايات.

وكانت المملكة البروسية–الألمانية والإمبراطورية النمساوية–المجرية هما السبّاقتان إلى ملاحظة حاجتهما إلى تغيير الإنسان فيهما بما يناسب احتياجاتهما وأهدافهما الاجتماعية والسياسية المستجدة، مثلما كانتا سباقتين أيضا إلى الانتباه إلى الدور الفاعل الذي يمكن أن تقوم به المؤسسة التعليمية في هذا التغيير بإعداد وتأهيل أجيالهما الجديدة، وإعادة إعداد وتأهيل أجيالهما القديمة، عبر هندسة وتكوين وبناء هذه الأجيال عقليا وجسديا وسلوكيا، أو إعادة هندستها وتكوينها وبنائها، مما جعل حكام هاتين المملكتين من أوائل الساعين لإخراج المؤسسة التعليمية من دائرة نفوذ الكنيسة، للانفراد بالسيطرة عليها لاستخدامها في تحقيق أهدافهما المجتمعية والسياسية. لذلك كانت ألمانيا أسبق الدول الأوربية إلى تطبيق نظام التعليم الإلزامي الذي بدأت خطواته الأولى فيها عام 1642م،

ثم تلتها فرنسا عام 1806م، وانكلترا عام 1876م، وإن كانت تلك الدواعي والتطبيقات محدودة في بداياتها على الرغم من استهدافها جعل التعليم إلزاميا ثم عاما(ليبس. 2006. ص207). وكان التعليم العام والإلزامي ومؤسسات الإدارة الحكومية هما الوسيلتان اللتان استخدمتهما هاتان الدولتان في صناعة اللغة الوطنية الموحدة ونشرها في أقاليمهما كلها وبين مواطنيهما. وتجلى ذلك بأوضح صوره في حالة أسرة هابسبورغ الحاكمة في إمبراطورية النمسا والمجر التي كانت السيطرة على التعليم وتحديد لغته، واحدة من الجبهات الأساسية التي خاضت معاركها عليها(هوبسباوم. 1999. ص57، ص66، ص121)، وهو ما يجد تفسيره في طبيعتها كدولة إمبراطورية متعددة الأعراق واللغات، وجدت نفسها تحتاج إلى صناعة الهوية والشخصية الوطنية المَوَحَدة التي تعد اللغة المَوَحَدة المَوَحِدة أول وأهم شروط تلك الهوية ومتطلباتها.

ويمكن أن نستنتج من ذلك، أن المملكتين البروسية–الألمانية والنمساوية–المجرية، كانتا السبّاقتان أيضا إلى بلورة الاهتمام الحديث للدولة الغربية بفكرة الهندسة الاجتماعية وتطبيقاتها السياسية، بفعل توجههما لاستخدام التربية ومؤسساتها التعليمية لصناعة الإنسان والمجتمع لأسباب وأهداف اجتماعية–سياسية، تتعلق بتكوين مؤسسات هذه الدولة الناشئة حديثا، وإعداد وتأهيل كوادرها البيروقراطية والعسكرية، ومساندة البرجوازية المدينية، وتنظيم الاقتصاد الرأسمالي التجاري والصناعي والمصرفي بحماية النشاطات الاقتصادية الجديدة، وخلق وتنمية النخب المشاركة فيها وتشجيع البحث عن الأسواق ومراقبة البحار(بادي وبيرنباوم. 1987. ص ص64–65). ولكن ذلك لا يعني بالضرورة، تمكن هاتين الدولتين ومنظروهما، على المستوى النظري المفاهيمي، من إنتاج المصطلح اللغوي الدال على هذه الفكرة الجديدة وتطبيقاتها، مكتفين في ذلك باستخدام المصطلحين التقليديين (التربية والتربية السياسية)، واللذين حل محلهما في النصف الأول من القرن العشرين مصطلحا تنشئة وتنشئة سياسية، اللذان يبدو أنهما يتجهان بدورهما ومنذ أوائل القرن الحادي والعشرين لإخلاء الساحة لمصطلحي الهندسة الاجتماعية والهندسة السياسية. ثم تلت ذلك وتبعته، مرحلة جديدة في حياة الدول الغربية الحديثة، زاد فيها معدل ومظاهر اهتمامها بقدرة التربية ومؤسساتها التربوية

والتعليمية معا على هندسة الخصائص الاجتماعية–السياسية للفرد والمجتمع استجابة للدواعي، وتحقيقا للأهداف، الاجتماعية–السياسية المتعلقة بتأكيد شرعية هذه الدول وأنظمة حكمها الفردية الاستبدادية المطلقة المقدسة، وتعميق وتوسيع دائرة الولاء الشعبي بعد أن بدأت مجتمعات أوربا وأنظمتها الحاكمة، تعيش ثورة الأفكار والمعتقدات الاجتماعية–السياسية الجديدة، ودعواتها التي مهدت الطريق لبدء مرحلة جديدة من مراحل تطور تلك المجتمعات وأنظمة الحكم، طوعا أو كرها، لتكتسب طابعا ليبراليا أولا ثم ديمقراطيا لاحقا. وتمثلت تلك الدعوات في:

1. الدعوة للاعتراف بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية المدنية والسياسية واحترامها والإقرار بقدرته على فهم وقائع الحياة وإنتاجها وتعديلها وتغييرها.

2. الدعوة لإقامة أنظمة الحكم على مبادئ الإرادة العامة، والسلطة المقيدة بالقانون، والسيادة والمشاركة السياسية الشعبية، والحقوق والواجبات المتساوية والمتقابلة والمتبادلة بين الفرد والمجتمع المدني والسلطة الحاكمة ودولة الأمة والقومية.

3. الدعوة لإرساء علاقة المؤسسات الاجتماعية عامة، والسياسية والدينية منها تحديدا، على أسس جديدة، تضمن التوازن بينها، وتؤمّن المزيد من الاستقلال والمأسسة للسلطة السياسية، بما يسمح لها بالانفراد بممارسة مهام الحكم ومسؤوليات السلطة.

وحازت الثورات الغربية الكبرى الثلاث داخل أوربا وخارجها (البريطانية ثم الأمريكية ثم الفرنسية)، قصب السبق في مجال نشر هذه الدعوات وتطبيقها، على اختلاف نسبي بينها في ذلك. حيث كانت الثورة البريطانية ثورة داخلية بدأت عام 1628م بعد أن وجَّهَ البرلمان البريطاني ما سُمّيَ (استدعاء الحقوق) إلى (الملك شارل الأول1600–1649م) لمطالبته بتطبيق ما نص عليه الماغناغارتا (العهد العظيم) الذي سبق وأن انتزعه النبلاء عام 1215م من (الملك جون1166–1216م) ابن الملك هنري الثاني وشقيق ريتشارد الأول قلب الأسد وخليفته في حكم انكلترا، من عدم محاكمة أي إنسان حر إلا وفقا للقانون، وعدم فرض الضرائب واستيفائها إلا بموافقة البرلمان، وعدم مصادرة الأملاك إلا للضرورة وبتعويض وبموافقة البرلمان، ومنع إقامة المحاكم العرفية إبان السلم، وعدم إسكان الجنود في منازل الرعايا بالقوة الجبرية. وتفاقمت حدة الخلاف بين الطرفين،

بعد رفض الملك شارل الأول الاستجابة لمطالب البرلمان، وازداد الوضع توترا وتعقيدا بعد الخلاف بين الملك والاسكتلنديين، فقاد العسكري والسياسي البريطاني البروتستانتي البيوريتاني (أوليفر كروموبل1599–1658م) حربا ضد الملك، انتهت بالقبض عليه ومحاكمته وإصدار الحكم عليه بالإعدام وتنفيذه عام 1649م، وإعلان قيام الكومنولث البريطاني، ومنح كروموبل لقب اللورد الحامي للكومنولث. ولكن الملكية عادت من جديد إلى انكلترا بعد وقت قصير من وفاة كروموبل، حيث جرى تنصيب (شارل الثاني1630–1685م) ابن شارل الأول ملكا جديدا عليها. وعاد مع الملكية الصراع بينها وبين البرلمان حتى بلغ ذروته في عهد الملك (جيمس الثاني1633–1701م) الذي اضطر للهرب من انكلترا عام 1688م، بعد أن استدعى البرلمان ابنته ماري وزوجها حفيد شارل الأول وحاكم جمهورية هولندا (وليم أمير أورانج1650–1720م، وأصبح لاحقا وليم الثالث ملك انكلترا 1689–1702م)، لينصبهما بعد نجاح (الثورة المجيدة) ملكة وملكا على مملكة انجلترا واسكتلندا وايرلندا التي أصبحت بذلك (مملكة ذات رأسين)، بعد موافقتهما على (وثيقة/إعلان الحقوق1689م) التي نصت على:

– حقِّ الملك في التاج مستمد من الشعب الممثل في البرلمان، وليس من الله.

– عدم قيام الملك بأي عمل يؤدي إلى الانتقاص من حقوق الشعب.

– عدم إصدار الملك للقوانين أو إلغائها أو وقف تنفيذها، إلا بموافقة البرلمان.

– عدم فرض الملك لضرائب جديدة، ولا تشكيل جيش جديد، إلا بموافقة البرلمان.

– حرية الرأي والتعبير في البرلمان مكفولة ومُصانة.

واتخذت الثورة الأمريكية في أول أمرها صورة المواجهة بين القوات البريطانية والمحتجين من المستعمرين الأوربيين للقارة الأمريكية، الذين كانوا يطالبون بتمثيلهم برلمانيا كشرط لفرض الضرائب عليهم تحت شعار (لا ضرائب بلا تمثيل). ولكن نطاق هذه المواجهة، اتسع لاحقا بفعل التأثير العملي لرفض الحكومة البريطانية لمطالب المحتجين، وقسوتها في التعامل معهم، وتأثير الأفكار الليبرالية والديمقراطية المحركة للثورة الفرنسية، لتتحول تلك المواجهة في آخر الأمر إلى ثورة وطنية وحرب تحررية استقلالية حدد أهدافهما إعلان الاستقلال الأمريكي الذي كان مقدمة وتمهيدا لإعلان حقوق الإنسان في الثورة

الفرنسية. وكانت الثورة الفرنسية ثورة وطنية، جمعت بين الأهداف الأساسية للثورتين البريطانية والأمريكية، ودعمتها بأسس ومبادئ نظرية مضافة، انتهت بها إلى الإطاحة بالنظام الملكي الفردي المطلق المقدس القديم، وإقامة نظام جمهوري شعبي ديمقراطي، تجتمع فيه الدعوات الاجتماعية–السياسية الغربية الثلاث الكبرى لثورة الأفكار والمعتقدات الجديدة داخل أوربا وخارجها. وإذ تغيرت طبيعة الدول الغربية وأنظمتها الحاكمة الفردية الاستبدادية المطلقة والمقدسة بفعل هذه الثورات ودعواتها لتصبح دولا وأنظمة ليبرالية ثم ديمقراطية، فقد تسبب ذلك في تغيير الشروط القديمة لشرعية هذه الدول واستقرارها واستمرارها، لتحل محلها شروط جديدة لشرعيتها واستقرارها واستمرارها، أضيفت إلى الشروط السابقة اللازمة لذلك، وتمثلت الشروط الجديدة المضافة في:

– قيام شرعية الدولة الليبرالية الديمقراطية الغربية على الإرادة الشعبية والحقوق والحريات الإنسانية والسياسية المتقابلة والمتماثلة بدلا من الإرادة الإلهية أو الحقوق الوراثية أو العسكرية بما يجعلها بحاجة لموافقة هذه الإرادة الشعبية عليها وقبولا بها ورضاها عنها.

– تغير صفة المنتمين للدولة الليبرالية الديمقراطية الغربية من رعايا إلى مواطنين، يتمتعون بحقوق وحريات مدنية وسياسية، تعطيهم أدوارا اجتماعية وسياسية فاعلة ومؤثرة كناخبين ومرشحين ودافعي ضرائب وموظفين رسميين وجنود إلزاميين بما يجعلهم موضع تنافس كل القوى السياسية طلبا لموافقتهم وتأييدهم لتوليها للسلطة السياسية وممارستها أو الاحتفاظ بها.

وبحكم الطبيعة الخاصة للثورة الفرنسية، واختلاف مقدماتها ونتائجها عن مقدمات ونتائج الثورتين البريطانية والأمريكية السابقتين لها، فقد كانت لجمهوريتها الأولى، ثم إمبراطوريتها النابليونية، ثم جمهوريتها الثانية، المساهمة الأساسية الأكثر سعة وشهرة في استخدام الهندسة الاجتماعية ومؤسساتها لدواع وأهداف اجتماعية–سياسية، الأمر الذي دفعتها إليه وساعدتها عليه ظروف قيامها في دولة مركزية مؤسسية قوية موحدة، ذات نظام تقليدي راسخ، أطيح به بشكل كامل وشامل وسريع ودموي بالغ العنف، مما أبرز

الحاجة إلى قيام نظام جديد، وصناعة مواطن فرنسي جديد:

– مواطن مؤيد للأفكار الجديدة للثورة ونظامها عن الحقوق والحريات الإنسانية والدولة الشعبية.

– مواطن معارض للأفكار القديمة عن قدسية السلطات الملكية والكنسيّة وتأثيراتها الاجتماعية–السياسية.

– مواطن مستعد لحماية الثورة ودولتها ونظامها، والدفاع عنهم والتضحية من أجل انتصارهم.

– مواطن مؤهل للتصدي لقوى النظام السابق وأفكارها عن قدسية السلطات الملكية والكنسية ومواجهتها ومنعها من العودة إلى واجهة الحياة الاجتماعية وخاصة الكنيسة.

وإذ كانت الحكومات الفرنسية المتعاقبة بعد الثورة، قد عانت آنذاك، حالها حال باقي الحكومات الغربية، من مشكلات نقص الأفكار والقدرات والوسائل اللازمة للسيطرة على الفرد والأسرة والمجتمع والتحكم بهم، ومواجهة عداء الكنيسة والإقطاع ومعارضتهم والتصدي لهم، والافتقار إلى المؤسسات الأخرى لهندسة الخصائص الإنسانية التي لم تظهر إلا في مراحل لاحقة، فقد اتجهت تلك الحكومات إلى المؤسسات التقليدية للهندسة الاجتماعية–السياسية (المؤسسات التعليمية)، لاستخدامها في عملية صناعة مواطنيها الجدد عبر صناعة أفكارهم وقيمهم وسلوكياتهم، بما يصنع في النهاية القوى الاجتماعية الجديدة، من حيث إن تلك المؤسسات، كانت وفي آن واحد:

– المؤسسات الوحيدة المتاحة والقادرة على القيام بدور فاعل وأساس في هذا المجال.

– المؤسسات الأكثر قابلية لسيطرة الحكومات عليها والتحكم بها.

وبحكم سيطرة الكنيسة على القسم الأعظم من هذه المؤسسات آنذاك في فرنسا وخارجها، فقد كان أول الإجراءات الحكومية الغربية عامة، والفرنسية بشكل خاص ومبكر وواسع النطاق، هو إغلاق تلك المؤسسات، وحظر مناهجها الدراسية لمنع انتشار أفكارها وقيمها وسلوكياتها المعادية للثورة، بقدر ما اتجهت الإجراءات الحكومية أيضا وفي المقابل إلى إنشاء مؤسسات تعليمية خاضعة لسلطة حكومة الثورة ودولتها وحكومتها،

ووضع مناهج دراسية جديدة لها تستهدف صناعة أفكار الأجيال الجديدة من المواطنين الفرنسيين وقيمهم وسلوكياتهم، بشكل مماثل لأفكارها وقيمها وسلوكياتها ومتوافق معها، لخلق التماثل بين هذه الأجيال، بما يُسهِّل بعد ذلك أمر التحكم بإراداتها والسيطرة عليها وحكمها والتحكم بها.

وعمدت الحكومات الفرنسية المتعاقبة بعد الثورة، إلى التطبيق المتداخل والمتكامل والموسع والمكثف لثلاثة إجراءات متكاملة ومترابطة للهندسة الاجتماعية هي(هوبسباوم. 1999. ص ص21–50، ص 96)(بادي وبيرنبـــاوم. 1987. ص104)؛ (فـــرح. 1993. ص53):

1. إخضاع المؤسسات التعليمية لسلطة الحكومة ومسؤوليتها بدلا من خضوعها لسلطة الكنيسة ومسؤوليتها، وإعداد مناهج تعليمية جديدة تعكس أفكار الثورة وأهدافها وتدعو إليها وتروج لها، ووضع خطط عامة وشاملة لاستخدام المؤسسات التعليمية الحكومية ومناهجها الجديدة في إعداد الأفراد وتأهيلهم اجتماعيا وسياسيا بعد أن كانت تلك الخطط غير موجودة أصلاً وإذا ما وجدت فإنها تكون خاضعة لسلطة الكنيسة وإشرافها.

2. جعل التعليم الأولي حكوميا وعاما وإلزاميا ومجانيا لإعداد وتأهيل الأجيال الجديدة منذ صغرها وفقا لأفكار النظام الثوري الجديد وأهدافه وسلوكياته بما يوفر له حاجته المستقبلية من المادة البشرية المؤمنة به والقادرة على تنفيذ سياساته والمستعدة للدفاع عنه والتضحية من أجله.

3. إعادة إعداد البالغين من أفراد المجتمع وتأهيلهم لتخليصهم مما تم إعدادهم وتأهيلهم عليه من أفكار النظام القديم وأهدافه وسلوكياته وإعدادهم وتأهيلهم وفقا لأفكار النظام الجديد وأهدافه وسلوكياته بما يوفر لهذا الأخير حاجته الآنية من المادة البشرية المؤمنة به والقادرة على تنفيذ سياساته والمستعدة للدفاع عنه والتضحية من أجله.

ولكن انتقال مسؤولية إدارة العملية التربوية التعليمية في فرنسا من أيدي رجال الدين إلى أيدي الحكومة، ومن ثم، فقدان هذه العملية لأبعادها الفردية والدينية والمحافظة،

واكتسابها بدلا عنها أبعادا اجتماعية ومدنية وتقدمية، لم يحدث بشكل سريع ومفاجئ، بل جرى بشكل بطيء وتدريجي. إذ كان "نابليون هو منظم التعليم الثانوي والعالي في فرنسا، ومؤسس البكالوريا، ومنشئ المدارس العلمية العليا. كان التعليم قبله تحت مسؤولية الكنيسة فجعله تابعا للدولة، وادخل عليه نظاما يشبه النظام العسكري، ووجهه وجهة علمية تقنية"(العروي. 2011. ص96). واستكملت كومونة باريس وثورتها عام 1870 المسار النابليوني للسيطرة الحكومية الفرنسية على مؤسسات الهندستين الاجتماعية والسياسية، بإعلانها بشكل متتابع: علمانية ومجانية وإلزامية وديمقراطية التعليم، وتحريره من سيطرة الكنيسة والفصل بينها وبين التعليم، وإلغائها التعليم الديني في المدارس في 2 نيسان 1871، وكانت المدرسة الأولى التي أنشأتها الكومونة مدرسة علمانية ومجانية وإلزامية لأبناء العمال، تزود الطالب بأدوات الدراسة الضرورية، وترفع شعار (التعليم بعد الخبز للشعب). وتحقق ذلك عبر الخطوات التالية (خوري. 1943. ص 375 وص380):

1. إلغاء المناهج التعليمية الدينية وإحلال مناهج تعليمية للأخلاق والنظام المدني محلها.

2. عدم تعيين رجال الدين في المدارس العامة بدء من عام 1881م وجعل المدرسين في هذه المدارس موظفين حكوميين بدء من عام 1886م.

3. إلزام مدارس الجماعات الدينية بتقديم تقارير عن عملها للسلطات الحكومية عام 1904، ثم إغلاق جميع المدارس المجانية التابعة لهذه الجماعات عام 1904م.

لتهيئ الجمهورية الأولى بذلك، الظروف اللازمة والمناسبة للسيطرة الحكومية على عمليات الهندسة الإنسانية في فرنسا عبر:

1. السيطرة على المؤسسات التعليمية المسئولة عن صناعة الأفكار والقيم والسلوكيات.

2. استخدام المؤسسات التعليمية الخاضعة للسيطرة الحكومية لأسباب وأهداف اجتماعية–سياسية.

3. التصميم والتخطيط الحكوميين للبرامج التربوية–والتعليمية.

4. التمويل الحكومي للمشاريع التربوية–التعليمية، وتزويدها بالموارد المادية والبشرية اللازمة لتنفيذها.

لقد استعادت فرنسا الثورة بما أحدثته من تغييرات جذرية في مؤسسات وبرامج وأهداف هندسة الإنسان والمجتمع، ولكن على طريقتها الخاصة ووفقا لحاجاتها ومصالحها وأهدافها الآنية والمستقبلية، استعادت تجربتي إسبارطة وروما العمليتين في إشراف الدولة على إعداد الأجيال الجديدة وصناعتها، وحاولت تحقيق أحلام أصحاب المدن الفاضلة منذ أفلاطون بل وقبله أيضا، وسعت لتطبيق المشروع الذي قدمه الوزير الفرنسي (آن روبير جاك تورغو1727–1781م) إلى الملك لويس السادس عشر قبل قيام الثورة، وأعلن فيه تورغو(رويه. 1989. ص52):

"إن الكفالة السياسية الأولى والوحيدة،
هي تعليم عام تنهض به الدولة بحسب بعض الطرق وتبع روح معينة..
فالدولة بالتعليم تصنع من الناس كل ما تريد" (التشديد من الباحث)

وهو المشروع الذي شهد أول تطبيقاته الواسعة على يد نابليون الذي أدمج فيه أيضا، ما كان فلاسفة الأنوار ينادون به ويدعون إليه في ميدان التعليم والثقافة(العروي. 2011. ص96). وأثرت الثورة الفرنسية في الدول الغربية داخل القارة الأوربية وخارجها، سواء بشكل مباشر عندما دخلتها جيوشها تلك الدول تحت شعار تحريرها من ظلم أنظمتها الفردية الاستبدادية المطلقة، أو بشكل غير مباشر بفعل تأثيرات مبادئها ومنجزاتها. وكانت تلك التأثيرات مركبة، ايجابية أحيانا: بدفع هذه الدول لإدراك ضرورة تمثلها لأفكار الثورة الفرنسية وتطبيقاتها وفي مقدمتها ما يتعلق بالاهتمام بالهندسة الاجتماعية والسياسية، وسلبية أحيانا: بدفع هذه الدول لإدراك ضرورة مقاومتها للنزعة الوطنية الفرنسية المتعصبة وسياساتها الاستعمارية بالاهتمام بالهندسة الاجتماعية والسياسية لتقوية الروح الوطنية فيها بما يمهد لإقامتها جيوشا وطنية حديثة وقوية ومؤمنة بالدفاع عن أوطانها. وبذلك، لفتت السياسات الحكومية الفرنسية، من جديد، انتباه المجتمعات الأوربية أولا، وبعدها باقي المجتمعات الإنسانية، إلى قدرة المؤسسات التعليمية ليس على هندسة الفرد فحسب، بل وهندسة جوانب الحياة الاجتماعية وتحديد

خصائصها كلها أيضا، عبر هندسة الخصائص الإنسانية لأسباب وأهداف اجتماعية–سياسية. وإذ نظر بعض الدارسين إلى مركزية مشاريع الهندسة الاجتماعية ونشاطاتها في فرنسا من منظور العلاقة بين هذه الهندسة والسياسة فكرا وتطبيقا، "كعنصر مرافق لتطور السلطة المركزية"(لوغران. 1990. ص70)، فقد اعتقدوا أن "توحيد الأمة الفرنسية ومركزيتها الإدارية يترافقان مع مركزية ملازمة للنظام التربوي"(لوغران. 1990. ص72)، وهذا ما حدث أيضا في باقي البلدان الغربية داخل أوربا وخارجها، بل وامتد حتى إلى البلدان غير الأوربية أيضا، مما يجد دليله في توجه محمد علي باشا بعد توليه حكم مصر عام 1805 إلى الاهتمام بالتعليم، وإرسال البعثات العلمية إلى الخارج لتوفير متطلبات إقامة دولة وجيش حديثين وقويين، يساعدانه على تحقيق أهدافه ليس في الاستقلال عن الدولة العثمانية فحسب، بل وحتى التوسع على حسابها، إن لم يكن للسيطرة عليها.

لقد تمكنت الحكومات الغربية الحديثة من تحقيق نجاحات ملحوظة في هندسة/صناعة الخصائص الاجتماعية والسياسية لمواطنيها ومجتمعاتها بمشاركتها، بشكل أساس ومنذ وقت مبكر، للأسرة والكنيسة في السيطرة على المؤسسات التعليمية، ليتسع نطاق هذه المشاركة وتشتد قوتها بعد الثورة الفرنسية لتصل إلى حد إقرار دستور عام 1795 الفرنسي لنظام التعليم الابتدائي الإلزامي العلماني العام، وإنشاء المدارس المركزية العامة الثانوية ومدرسة البوليتكنيك ودار المعلمين ومدرسة مارس للضباط والمجمّع الوطني للعلماء ومتحف التاريخ الطبيعي وتجديد كلية فرنسا ودار الوثائق الوطنية للمستندات التاريخية(خوري. 1943. ص ص45–46). وتساوق ذلك مع إغلاق المؤسسات التعليمية الكنسية، وحظر مناهجها الدراسية، وإقامة مؤسسات تعليمية حكومية عامة بديلة لها ذات مناهج دراسية جديدة، توافقا مع الطبيعة المدنية والليبرالية الديمقراطية لهذه النظم داخل أوربا وخارجها، وينسجم مع أفكارها وقيمها وسلوكياتها الجديدة، بما يؤكد الوعي ومن ثم الاهتمام الحكوميين بالدور المركزي للمؤسسات التعليمية في عملية هندسة/صناعة المواطن وفقا لمواصفات اجتماعية وسياسية، فكرية وقيمية وسلوكية، محددة ومصممة سلفا، لتصبح هذه المؤسسات منذ ذلك الوقت إحدى الأدوات

الأساسية لهندسة الأفكار والقيم والسلوكيات الاجتماعية والسياسية عند الأفراد والجماعات لتحقيق التماثل بينها تسهيلا للسيطرة على العقول والإرادات الفردية والجماعية وحكمها والتحكم بها. وعلى الرغم من سبق الثورة الفرنسية وحكوماتها للحكومات الليبرالية الديمقراطية الغربية إلى الاهتمام بإخضاع المؤسسات التعليمية لسلطتها، فإن ذلك لم يحدث بشكل فوري وعاجل، وما صدر من قرارات فورية وعاجلة في هذا الشأن، لم يتم تطبيقه إلا لاحقا وبشكل متدرج، فبعد 44 عاما من قيام الثورة الفرنسية كانت المدارس الابتدائية الخاصة لا تزال الشكل الوحيد للتعليم في فرنسا، وعملية إعداد وتأهيل الطلبة في هذه المدارس كانت لا تزال ذات طبيعة ومضمون معاديين للجمهورية الناشئة تحددهما البلدية أو الكنيسة وفقا للسياقات الدينية وتوجهاتها المذهبية، وفي حال ازدواج المسؤولية يكون ذلك بأقل قدر من التنسيق بين الطرفين. ولم يتغير الحال إلا بعد قانون الوزير الفرنسي (فرانسوا غيزو) الصادر عام 1833 والذي ميز فيه المدارس الابتدائية الفرنسية بجعلها جزءاً من مؤسسات الدولة وأخضعها لسياساتها. وبقي النشاطان التعليميان الثانوي والجامعي نشاطين خاصين حتى قيام الإمبراطورية في عهد نابليون الأول ليتم تنظيم الجامعة آنذاك كخدمة حكومية عامة ومجانية وعلمانية إلى جانب التعليم الخاص، ولم يصبح التعليم الثانوي رسميا حتى عام 1930. وتأخر تطبيق مبادئ الإلزامية والمجانية والعلمانية على نظام التعليم الابتدائي الرسمي الفرنسي حتى عام 1880 على الرغم من ضرورة العلمانية آنذاك لإزاحة أفكار الكنيسة وقيمها وسلوكياتها المرتبطة بالنظام الملكي السابق وإنهاء دورها وتأثيرها في الحياة الاجتماعية–السياسية وإحلال الجمهورية وأفكارها وقيمها وسلوكياتها وأدوارها وتأثيراتها محلها(لوغران. 1990. ص 89 وص103).

وإذ يقول (لويس لوغران) إن "ما يشغل بال السياسيين يتمحور حول وضع الأمور في نصابها، وخلق نظام للمراجع لدى الطالب بحيث يكون هذا النظام مشتركا داخل أمة واحدة سواء أكانت ليبرالية رأسمالية، جمهورية، أو اشتراكية"(لوغران. 1990. ص136)، فإنه ينبهنا إلى ما أقامته فرنسا، ثم تابعتها فيه الدول الأخرى لاحقا، من ربط وثيق للمدرسة بهذا الهدف، عبر تحميلها مسؤولية هندسة الخصائص الاجتماعية–

السياسية للأفراد والمجتمعات، بتلقينها وتعزيزها أساسا فكريا وقيميا وسلوكيا موحدا ومتماثلا بين أجيال طلبتها، وبما تؤمنه لهم من التعارف والتفاعل واكتساب الخبرات من بعضهم، وبتوثيقها صلات الارتباط الاجتماعي الشخصي بينهم. ويلاحظ بعض الدارسين، انطلاقا من المنظور السياسي لهندسة الخصائص الفردية والمجتمعية، ما تمتعت به مشاريع التربية/التنشئة ونشاطاتها في فرنسا مركزية من الأهمية واستقطاب الجهود "كعنصر مرافق لتطور السلطة المركزية"(لوغران. 1990. ص70)، ويفسر هذا الأمر لديهم أيضا كيف كان "توحيد الأمة الفرنسية ومركزيتها الإدارية يترافقان مع مركزية ملازمة للنظام التربوي"(لوغران. 1990. ص72). ولم يقف الأمر بالثورة الفرنسية ونظمها السياسية المتعاقبة عند هذا الحد، فقد أضافت أيضا إلى مؤسسات الهندسة الاجتماعية الأخرى، المؤسسة العسكرية التي استخدمتها بشكل موسع ومكثف وفعال خلافا لمنطق عصرها وأسلوبه بفضل تطبيقها لنظام الخدمة الإلزامية الذي جعل من الجيش مؤسسة وطنية شعبية عامة، يجب على كل الفرنسيين البالغين القادرين الالتحاق بها بوصفها جزءاً من واجبات المواطنة، بقدر ما هو أيضا جزء من برنامج الهندسة الاجتماعية المركب الذي يجتمع فيه الإعداد والتأهيل العسكري بالإعداد والتأهيل السياسي الفكري والسلوكي، بهدف تكوين و/أو إعادة تكوين أفكار المجندين وقيمهم وسلوكياتهم السياسية بما يناسب أفكار النظام السياسي وقيمه وسلوكياته. وبقدر ما كان تبلور المضمون العملي الوظيفي الاجتماعي العام للتنشئة الاجتماعية هو المقدمة التمهيدية لصياغة مفهومها النظري في وقت لاحق، فقد كان تبلور المضمون الوظيفي السياسي العملي الخاص لهذه التنشئة فيما بعد، هو المقدمة التمهيدية لصياغة مفهوم التنشئة السياسية كمفهوم نظري فرعي مشتق من التنشئة الاجتماعية، وتابع لها في النشأة والتطور، ومكمل لها في الأهداف والوظائف والتطبيقات.

وكان (جون ديوي) قد تنبَّهَ ونبَّهَ إلى الدور المحوري للثورة الفرنسية وسياسات نابليون التوسعية في توجيه الاهتمام الحكومي الغربي الحديث إلى الهندسة الاجتماعية، عبر الاهتمام بالتربية ومؤسساتها وأهدافها، وخصوصا في الدول الألمانية، حيث رأى في ذلك الاهتمام إحدى نتائج:

"الغزوات النابليونية ولاسيما في ألمانيا، فقد شعرت الدول الألمانية..أن الاهتمام المنظم أو المنهجي للتربية، أفضل وسيلة لحماية وصيانة تكاملها وقوتها السياسيتين..وتحت زعامة رجال الدولة البروسية، جعلوا هذه الحالة منبها لتنمية نظام التعليم العام واسع النطاق، راسخ الأساس، وقد تمخض هذا التغيير في الممارسة بالضرورة عن تغيير في النظرية، فتراجعت النظرية الفردية إلى المؤخرة. ولم تقدم الدولة وسائل التربية العامة فحسب، بل قدمت هدفها أيضا، ولما صارت الممارسة الفعلية بحيث إن نظام المدرسة..يقدم المواطن الوطني والجندي وموظف الدولة والإداري، ويقدم وسائل الدفاع والتوسع العسكري والصناعي والسياسي، صار من المستحيل على النظرية ألا تركز على أهمية هدف الكفاءة الاجتماعية...ولما كان الحفاظ على سيادة دولة قومية معينة، يتطلب خضوع الأفراد لمصالح الدولة العليا..صارت الكفاءة الاجتماعية مفهومة على أنها تتضمن خضوعا مشابها لهذا، واعتبرت العملية التربوية ضربا من التدريب الانضباطي"(ديوي. 1978. ص87).

ويتضح ما ذهب إليه ديوي ويتأكد بالاستخدام الغائي المقصود والمتصل بالهندسة الاجتماعية للحرية، أحد شعارات الثورة الفرنسية (الحرية والمساواة والإخاء)، باختيار شخصية نسائية لتجسيد هذا الشعار والتعبير عنه "بهدف أن تُعبِّر عن تزايد دور النساء في السياسة، ولكي تُعبِّر من جانب آخر عن فكرة سوف تلقى الرعاية والحماية فيما بعد، وهي فكرة {أُمُّ طفل سياسي من نوع جديد}"، ولن تصنع هذا الطفل السياسي الجديد إلا هندسة اجتماعية–سياسية جديدة، هذا فضلا عن إنشاء حكومة الثورة ما أسمته (لجنة الإرشاد العام)، مما يدل على الدور المحوري الذي أولاه الثوار الفرنسيون للهندسة الاجتماعية بالدعاية أولا، ثم بالتعليم لاحقا(تايلور. 2000. ص229، ص231).

وإذا كان قد تقدم القول بأن الدولتين الملكيتين الأوربيتين البروسية–الألمانية والنمساوية–المجرية، كانتا أسبق الدول الغربية البروتستانتية ذات الأنظمة الفردية الاستبدادية المطلقة المقدسة، ومنذ القرن السابع عشر، التفاتا إلى أهمية السيطرة الحكومية الواسعة والمنظمة والدائمة على مؤسسات ونشاطات الهندسة الاجتماعية لصناعة الإنسان وفقا للمطالب والاحتياجات المجتمعية والسياسية. فإن ذلك، لا يمنع

من القول أيضا، أن حكومات فرنسا الثورة، كانت أول الحكومات الغربية الحديثة وأكثرها حاجة وتطبيقا لثلاثة إجراءات متكاملة ومترابطة للهندسة الاجتماعية التي أعطتها طابعا سياسيا–حكوميا–مركزيا، مما وفر للهندسة السياسية أيضا تطبيقها الخاص لهذه الإجراءات الثلاثة في إطار التطبيق العام لها، لانجاز عملية الهندسة الاجتماعية–السياسية في فرنسا وتحقيق أهدافها. وتمثل هذا التطبيق السياسي في:

1. وضع مسؤولية تصميم وتنفيذ خطط شاملة لهندسة الأفراد اجتماعيا وسياسيا بيد المؤسسات الحكومية الرسمية حصرا وتحديدا، بعد أن كانت تلك الخطط غير موجودة أصلاً، وما هو موجود منها يكون خارج نطاق سلطة هذه المؤسسات ومسؤوليتها عن تنفيذه.

2. تصميم وتنفيذ الخطط الحكومية لهندسة الأفراد اجتماعيا وسياسيا بحيث تتم صناعة الصغار من الأجيال الجديدة وفقا لأفكار النظام الجديد وقيمه وسلوكياته السياسية بما يوفر له حاجته المستقبلية من المادة البشرية المؤهلة لتنفيذ سياساته وتحقيق أهدافه والمستعدة للدفاع عنها والتضحية من أجلها.

3. تصميم وتنفيذ الخطط الحكومية لهندسة الأفراد اجتماعيا وسياسيا بحيث تتم إعادة صناعة البالغين من الأجيال السابقة لتخليصهم من أفكار النظام القديم وقيمه وسلوكياته السياسية، وتزويدهم بأفكار النظام الجديد وقيمه وسلوكياته السياسية بما يوفر لهذا النظام حاجته الآنية من المادة البشرية المؤهلة لتنفيذ سياساته وتحقيق أهدافه والمستعدة للدفاع عنها والتضحية من أجلها.

ويمكن أن يفسر هذا ما لاحظه (عبدالله العروي) من تميز التطبيقات الفرنسية في مجال الهندسة الاجتماعية حين بيَّنَ: "أن البلاد البروتستانتية، سبقت الكاثوليكية، فأممت التعليم، وحررته من التأثير الكنسي، كما أن الاستبداد النيّر، شجّع العلم التجريبي في نطاق أكاديميات مثل أكاديمية برلين تحت فردريك الثاني، بيد أن لا شيء من هذا، يماثل شمولا واتقانا ما فعله نابليون"(العروي. 2011. ص96 وص97)، وهي التطبيقات ذاتها التي كان من نتائجها في المجال العسكري، شحن الفرنسيين بالحماسة الثورية عبر الدعاية

بما جعل منهم تجسيدا فعليا لشعار "أمة تحت السلاح، وقوة عسكرية غير مسبوقة في الحجم والكثافة"(تايلور. 2000. ص232).

ويؤسس القول بتماثل المبادئ النظرية العامة لاستخدام الهندسة الاجتماعية والسياسية في عمليات الصناعة/الإنتاج وإعادة الصناعة/الإنتاج الإنسانية الموسعة والمتماثلة للأفراد والمجتمعات وفقا لتصميم وتخطيط مسبقين، مع المبادئ النظرية العامة لاستخدام الهندسة الصناعية السلعية الموسعة والمتماثلة في عمليات إنتاج وإعادة إنتاج البضائع والخدمات وفقا لتصميم وتخطيط مسبقين، لجعل القول الشائع بأن أوربا عاشت في العصر الحديث ثورة صناعية واحدة كبيرة، قولا غير دقيق تماما، لأن أوربا، ومن منظور الانتشار الواسع للتطبيقات الغربية الحديثة للهندستين الصناعية والاجتماعية، عاشت في واقع الأمر ثورتين صناعيتين متكاملتين ومتلازمتين في آن واحد،:

* الثورة الصناعية الاقتصادية في مجال الإنتاج الصناعي الموسع للسلع المادية المتماثلة الخصائص وفق نماذج مصممة ومخططة سلفا.

* الثورة الصناعية الاجتماعية في مجال الإنتاج الصناعي الموسع للكائنات الإنسانية المتماثلة الخصائص وفق نماذج مصممة ومخططة سلفا.

وفي سياق هاتين الثورتين، كانت المؤسسات الصناعية أداة الثورة الصناعية الاقتصادية السِلَعيّة، وكانت المؤسسات المجتمعية الأولية والثانوية، كالأسرة والمدرسة والجيش وجماعة الرفاق والجماعات العرقية والدينية والطائفية والحزبية والمهنية، أداة الثورة الصناعية الاجتماعية–السياسية وفقا لنماذج مصممة ومخططة سلفا للإنتاج وإعادة الإنتاج الموسع للكائنات البشرية المتماثلة.

ونزعم هنا ثلاثة مزاعم مترابطة ومتفاعلة بشأن هاتين الثورتين الصناعيتين الاقتصادية والاجتماعية، ومعهما مجمل أوجه حياة المجتمعات الغربية وأنشطتها في العصر الحديث، وتفيد هذه المزاعم:

– إن ظهور أنموذج الدولة الغربية الحديثة اقترن بظهور النظام الرأسمالي والطبقة الوسطى والنزعة القومية، بقدر ما اقترن الاثنان أيضا بسمة (العقلانية) التي وإن لم يكن بالإمكان إنكار وجود ملامح منها في أنظمة الحياة والحكم كلها في العصور القديمة

والوسيطة، لكن اتساع نطاق هذه العقلانية، وعمق تأثيرها وشموليته وتواصله وترسخه تدريجيا، أصبح السمة الأساسية الغالبة على مجمل أوجه حياة وأنشطة الدولة الغربية الرأسمالية الحديثة (مجتمعا وحكومة) بما في ذلك أنشطة الثورتين الصناعيتين الغربيتين السلعية والإنسانية، وهو ما يفسر تعريف ماكس فيبر لهذه الدولة وبشكل أساس بدلالة عقلانيتها بأنها: "مجموع وسائل العقلنة"(العروي. 2011. ص100)، بل وذهابه إلى حد الاعتقاد أن الدولة الغربية الحديث "ليست وليدة الرأسمالية، بل وليدة العقلانية، لأن الأولى ناتجة عن الثانية"(العروي. 2011. ص111).

– إن الطبيعة العقلانية الغالبة والمهيمنة على مجمل أوجه حياة وأنشطة الدولة الغربية الحديثة، اقتضت أن يكون المجتمع أيضا متسما بطبيعة عقلانية غالبة ومهيمنة، ليكون قادرا وفي آن واحد على أداء المهام التي يتطلبها استقرار هذه الدولة واستمرارها في مجال الإنتاج الصناعي الموسع للسلع المادية المتماثلة الخصائص والمصممة والمخططة سلفا، وفي مجال إدارة شؤون الحكم وأداء واجباته وانجاز وظائفه وتحقيق أهدافه.

– إن الطبيعة العقلانية الغالبة والمهيمنة على مجمل أوجه حياة وأنشطة الدولة الغربية الحديثة، اقتضت إدراك هذه الدولة أن تلبية حاجتها الماسة لمجتمع عقلاني، تفرض عليها العمل على صناعة نماذج إنسانية، فردية ومجتمعية، مصممة ومخططة سلفا، وتأهيلها للقيام بهذين النوعين من المهام، مما يوجب عليها صناعة هذه النماذج، ليس فقط بأفضل طريقة عقلانية مصممة ومخططة سلفا، ولكن صناعتها أيضا بأكثر طرق الصناعة العقلانية للعقول تناسبا مع طبيعة هذه الدولة وواجباتها وأهدافها، وهو ما يتطلب بدوره أن تتولى الدولة بنفسها إدارة وتسيير المؤسسات المسئولة عن الصناعة الإنسانية، أو في الأقل الإشراف عليها وتوجيهها ومراقبتها، ضمانا لتوافق مدخلات هذه الصناعة ومخرجاتها مع الاحتياجات والأهداف الحكومية، فلا دولة عقلانية بل مجتمع عقلاني، ولا مجتمع عقلاني بلا مواطنين وحكام عقلانيين، ولا مواطنين وحكام عقلانيين، بلا مؤسسات وخطط عقلانية مصممة ومخططة سلفا لصناعة وإنتاج العقول والقيم والسلوكيات الفردية والمجتمعية، وهذه مهمة الهندسة الاجتماعية ووظيفتها وهدفها.

وكان أستاذنا (عبد الرضا الطعان)، قد لاحظ أن من الدواعي العملية الاقتصادية التي دفعت الدولة الغربية للاهتمام بالهندسة الاجتماعية، وانتهاجها منذ القرن التاسع عشر سياسة يتوجه فيها التعليم إلى العناية بالمعرفة العلمية العملية، انطلاقا من اعتبارات عملية نفعية وليست تربوية محض، داعي توفير مهن نافعة للمجتمع، ومن ثم، فقد كانت الإصلاحات العلمية والتعليمية التي عمل من أجلها الصناعيون الأذكياء، ترجمة علمية للإرادة السياسية العملية العامة الهادفة في هذا المجال إلى تكوين إنسان مزود بالمعرفة العلمية العملية التي تؤهله للاستجابة لمتطلبات التطور الصناعي(الطعان. 2015. ص86).

وبقدر ما عملت الاحوال المستجدة على تحويل الدول الغربية ذات الأنظمة الملكيّة الفردية الاستبدادية داخل أوربا وخارجها إلى دول ذات أنظمة دستورية ليبرالية ديمقراطية، فقد فرضت أيضا على هذه الدول التي باتت توصف بأنها (دول وطنية)، أن تعمل على تحويل رعاياها إلى مواطنين لهم حقوق وحريات، بقدر ما عليهم واجبات ومسؤوليات، بعد أن أصبح هؤلاء المواطنين العامل المؤثر والمتغير الفاعل في الحياة السياسية الديمقراطية لهذه الدول، لتتجه القوى المجتمعية والحكومية كلها، والناشطة في حياتها السياسية، للاهتمام ببرامج الهندسة الاجتماعية والسياسية لأفكار هؤلاء المواطنين وقيمهم وسلوكياتهم، بغية تحقيق التماثل الفكري والقيمي والسلوكي بينهم، لضمان تجانسهم **Homogenization**، وتأمين توحيدهم واندماجهم الفكري والسياسي والاجتماعي، ليكون بمقدورها، في ضوء ذلك كله وعلى أساسه، السيطرة عليهم والتحكم بهم، بأن تكون ذات أثر في المواطن **Citizen–influencing**، وتتمكن بيسر وسهولة من تعبئته **Citizen–mobilizing**، بما يسمح لها في النهاية من حشد وتنظيم وتوظيف قدرات مواطنيها وجهودهم، لدعم سياستها وتنفيذها وتحقيق أهدافها. وكان الداعيان العمليان الأساسيان لذلك، هما:

– داعي الحاجة إلى إقامة دولة إدارية حديثة.

– داعي الحاجة إلى دمقرطة السياسة في هذه الدولة.

فتأكدت بذلك أهمية الهندسة الاجتماعية والسياسية، وثبتت ضرورتها ودورها الفاعل والأساس في ضمان فاعلية وأمن واستقرار واستمرار المجتمع السياسي والاقتصاد الوطني/القومي، ومن ثم استقرار واستمرار العلاقة بين الشعب ونظامه الحاكم بفعل مسؤولية هذه الهندسة عن صناعة ولاء المواطنين لهذا النظام بإقناعهم بأفكاره وقيمه وسلوكياته السياسية وتلقينها لهم، وتحديدها لدلالة وشروط الشرعية والولاء وعلاقة الحاكم بالمحكوم(هوبسباوم. 1999. ص113؛ وأيضا: الظاهر. ب ت. ص409).

هكذا كانت حكومات الدول الليبرالية الديمقراطية الغربية، وعبر مراحل تطورها المتعاقبة منذ بدايات العصر الحديث، هي المؤسسة الاجتماعية الأسبق والأوسع والأكثر والأكثف استخداما للهندسة الاجتماعية والسياسية في صناعة التجانس، والتوحيد المعياري، والاندماج، والتعبئة لمجتمعاتها، ثم تبعتها فيما بعد باقي المؤسسات الاجتماعية المدنية منها (الكنيسة) والسياسية (الأحزاب). وكانت المؤسسة التعليمية، أول وأوسع ما استخدمته تلك الحكومات من مؤسسات هذه الهندسة، لتضاف إليها فيما بعد الوسائل أو المؤسسات العسكرية والحزبية والإعلامية التي استخدمتها القوى الغربية الاجتماعية–السياسية الحكومية والمدنية كلها للأسباب والأهداف ذاتها. لذلك، ترَكَّز اهتمام الحكومات الغربية طوال القرنين الثامن والتاسع عشر على تأسيس وتطوير نظم التعليم المدرسي الابتدائي العام الإلزامي المجاني العلماني والإشراف عليها، بوصفها أول مراحل التربية وأهم أدواتها، دون أن تتجاوز ذلك إلى الاهتمام بالتعليم الثانوي إلا في حالات قليلة، اتسعت تدريجيا وبمرور الوقت لتتجاوز هذا المستوى إلى مستوى التعليم الجامعي الأولي فالعالي. وكانت للآباء المؤسسين للولايات المتحدة وعامة الرؤساء الأمريكيين، وحالهم في ذلك حال المفكرين والساسة الغربيين كلهم، عنايتهم بالهندسة الاجتماعية والسياسية وشؤونها، قدر عنايتهم بالسياسة وشؤونها، لإدراكهم جميعا أن نجاح أية حكومة، ونمو اقتصاد أي بلد وازدهار أحواله، أمور منوطة كلها باستنارة عقول المواطنين وتماثل مضمون ورؤية هذه العقول، إن لم نقل وحدتهما، وهو ما يتطلب تطبيق نظام شعبي عام للهندسة الاجتماعية تتولاه الحكومة، وتُسألُ عنه (انظر للتفاصيل: سليمان.

1972)؛ (سمعان. 1961. 1962)؛ (أطلس. 1957)؛ (خضر. 2000–2001)؛ (أحمد. 1966)؛ (الجيار. 1977)؛ (مونرو. 1949. ج1)؛ (شلبي. 1960).

لقد عاشت المجتمعات الغربية التقليدية القديمة وأنظمتها الحاكمة، تحولات جذرية وشاملة في العصر الحديث، مرت فيها بمرحلتين:

– المرحلة الأولى: تحولت فيها الغربية التقليدية القديمة وأنظمتها الحاكمة إلى دول مركزية مؤسسية قوية وموحدة ذات أنظمة حكم فردية استبدادية مطلقة ومقدسة.

– المرحلة الثانية: تحولت فيها الدول المركزية المؤسسية القوية الموحدة ذات الأنظمة الفردية الاستبدادية المطلقة والمقدسة التي نشأت في الغرب إلى دول مركزية مؤسسية قوية موحدة ذات أنظمة دستورية أولا، ثم ليبرالية ثانيا، ثم ديمقراطية ثالثا.

وتميزت المرحلة الثانية، باتساع وعمق ووضوح إدراك الدول الغربية الحديثة ذات الطبيعة المركبة، الدستورية الليبرالية الديمقراطية، القائمة على مبادئ حكم القانون والحرية والفردية والمساواة والإرادة والسيادة الشعبيتين، للاعتماد المباشر والأساس لاستقرارها واستمرار عناصر حياتها الاجتماعية–السياسية الحديثة على اقتناع شعوبها/مواطنيها بتلك الطبيعة والمبادئ وتطبيقاتها، وقبولها بهذه العناصر، ورضاهم عنها، وتلبيتهم لمتطلباتها استنادا إلى:

– اقتناعهم بتماثل وتوافق دولتهم وحكومتها، إن لم يكن تطابقها، معهم في الأفكار والقيم والسلوكيات.

– اختيارهم الطوعي والسري والدوري عبر الانتخابات وصناديق الاقتراع لحكوماتهم وحكامهم من حيث الأفراد أو الأحزاب أو الأفكار والبرامج أو بعض هذه المكونات أو كلها مجتمعة.

ويجد ذلك تفسيره عند المفكر وعالم الألسنيات الأمريكي (افرام نعوم تشومسكي1928– ؟م) في أنه عندما "يكفل العنف طاعة المحكومين لا يكترث الحكام لما يفكر فيه الشعب، ولكن عندما لا تتوافر للدولة وسائل القهر فإنها تكترث كل الاكتراث لما يفكر فيه الشعب(تشومسكي. 2005. ص13). وإذا كان واقع الحال يشير إلى أن حكام الدول الحديثة، وخصوصا في الغرب، يمتلكون أكثر من الكثير من

أحدث وأقوى وسائل القهر، فإن استخدامهم لها مقيد بطبيعة أنظمتهم التي تقوم فيها طاعة المواطنين على مزيج متفاعل من الشرعيات الثلاث (القانونية والاجتماعية والإنجازية) مما يضطر هؤلاء الحكام وحكوماتهم، للاكتراث كثيرا لما يفكر به هؤلاء المواطنين، ومن ثم سعيهم لإتقان استخدام وسائل وأساليب الهندسة الاجتماعية، لضمان أن يفكر المواطنون كما يفكر الحكام، فلا يحتاج هؤلاء الحكام بعدها لاستخدام وسائل القهر لحكم مواطنيهم.

وأدى اكتساب الحياة الاجتماعية–السياسية في الدول الغربية طابعا دستوريا ليبراليا ديمقراطيا تكون فيه السيادة للشعب، ويكون الدور الأساس فيه لأفكار مواطنيه وقيمهم المتجسدة في سلوكياتهم، إلى جعل هذه الدول وحكوماتها في حاجة ماسة ليس فقط للاتصال بمواطنيها والتواصل معهم، بل وجعلها أيضا في حاجة ماسة لصناعة أفكارهم وقيمهم ومن ثم سلوكياتهم، وبشكل مصمم ومخطط سلفا، بما يوافق أفكارها وقيمها وسلوكياتها، تلبية لاحتياجاتها، وخدمة لمصالحها، وتحقيقا لأهدافها. فاتسعت مساحة اعتماد هذه الدول وأنظمتها الحاكمة كلها على المؤسسات الاجتماعية القائمة، وازداد عمق وكثافة استخدامها لجملة وسائلها وأساليبها وقدراتها المتاحة في تصميم وتنفيذ الخطط الحكومية الرامية لهندسة الخصائص الاجتماعية–السياسية للإنسان، وتطبيق برامج هذه الهندسة الرامية لتجنيس **Homogenization** (جعلها مجتمعات متجانسة) وتوحيد واندماج وتعبئة مجتمعاتها، عبر تلقين مواطنيها وتعليمهم أفكارها الجديدة عن الهوية الوطنية/القومية، والديمقراطية القائمة على حكم القانون والحرية والفردية والسلطة والسيادة والإرادة الشعبية، والتمثيل النيابي، والشرعية السياسية، والحقوق والواجبات، والولاء والمسؤولية، وترسيخها في قيمهم وسلوكياتهم، لتخلق بذلك، الشروط اللازمة والمناسبة لتأمين التجانس والتوافق والاندماج الفكري والسياسي والاجتماعي بينهم من جهة، وبينهم وبينها من جهة ثانية، بما يُسَهِّلُ عليها بعد ذلك السيطرة عليهم والتحكم بهم لتستطيع في النهاية تعبئتهم **Mobilization**، وحشد جهودهم وتوجيه مواقفهم وسلوكياتهم بما يخدمها ويضمن مصالحها ويحقق أهدافها. وكان من أهم نتائج الجهود الحكومية الغربية في هذا الشأن وفي هذه المرحلة، اتضاح وتأكيد

الدواعي والأهداف الاجتماعية–السياسية الكلية والعامة للهندسة الإنسانية بشكل مهد لظهور فكرة التنشئة وتطبيقاتها في أواخر القرن التاسع عشر، مع استمرار فكرة ومصطلح التربية في التداول آنذاك للدلالة على فكرتي التربية والتنشئة معا من دون التمييز بينهما، وهو تمييز ما زال على قدر من الصعوبة حتى الآن.

لقد قالت (نورينا هيرتس) إن السياسة "أصبحت في أعقاب الحرب الباردة، وبشكل مطرد، بضاعة متجانسة ومنمطة"(هيرتس. 2007. ص10)، وينطوي ذلك على أمرين، يتعذر قبول أحدهما، ويمكن قبول الآخر، فالأمر الأول المتعذر قبوله، هو تعيين نهاية الحرب الباردة تاريخا لاكتساب السياسة طابعا سلعيا متجانسا ومنمطا، لأن ذلك حدث فعليا في وقت أسبق بما يرجع إلى أوائل القرن العشرين، إن لم يكن قبله أيضا، عندما فرض نمط الإنتاج الصناعي الموسع طابعه السلعي المتجانس والنمطي على جوانب الحياة وأنشطتها كلها، بما في ذلك الجانب والنشاط السياسي منها، والأمر الثاني الممكن قبوله، هو اكتساب السياسة طابعا سلعيا متجانسا ومنمطا بفعل انفراد الفكر السياسي الليبرالي الرأسمالي في الساحة الاجتماعية–السياسية الغربية بدور اللاعب الأول، إن لم يكن الوحيد حتى الآن، بعد أن انسحب منها منافسه الفكر السياسي الموجّه الاشتراكي. وعلى أي حال، ومهما كان تاريخ حدوث ذلك، فقد كانت أولى نتائجه، أنه جعل التسويق السلعي للسياسة وضمان إقبال الزبائن/الناس على شرائها، مرهونا بوجود مزدوج ومترافق لأسواق متجانسة ومنمطة، وزبائن (مشترين) متجانسين ومنمطين، تكون الدواعي والوسائل والأساليب ذاتها، قادرة على إقناعهم، وبنسب متماثلة قدر الإمكان، بتوافق هذه السلعة مع شروطهم، وقدرتها على تلبية احتياجاتهم، ليقدموا على شرائها واستعمالها، ويواصلوا ذلك أيضا، ولعل هذا ما يفسر جانبا أساسيا من عوامل ودواعي نشوء مفاهيم ونشاطات سياسية ذات بعد اقتصادي مثل (التسويق السياسي). ومهد ذلك كله الطريق لما شهده النصف الأول من القرن العشرين، من ظهور وتطور وتغيّر بعض الدواعي والأهداف الاجتماعية–السياسية الكلية والعامة للهندسة الاجتماعية، مما انتهى بظهور مصطلح (التنشئة) للدلالة على عملية الهندسة الاجتماعية للإنسان من منظور تلك الدواعي والأهداف، ليتعايش ويترادف هذا المصطلح عند الكثيرين مع

مصطلح التربية الدال على عملية الهندسة الاجتماعية للإنسان من منظور دواعيها وأهدافها الفردية–الاجتماعية. واتضح وتأكد في هذا الإطار أيضا، الطابع السياسي الواسع والعميق لعمليتي لتربية والتنشئة، بحكم اتصالهما المباشر وغير المباشر بالمقدمات والنتائج السياسية لمبادئ وأهداف ونشاطات القوى الاجتماعية كلها داخل السلطة وخارجها، وهو ما أسس بدوره مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين لظهور مصطلح التنشئة السياسية بمضمونه وأهدافه الاجتماعية–السياسية الجزئية الخاصة وتعايشه مع مصطلح التربية السياسية بمضمونه وأهدافه الفردية–الاجتماعية، تمهيدا للحلول محله.

وإذا كانت (هيرتس) قد قالت أيضا أن "البضاعة التي يبيعها رجال السياسة مشروخة، ولم يعد هناك من يرى أنها تستحق أن تُشترى"(هيرتس. 2007. ص17)، فقد انتهى الأمر إلى عكس ما كان يجب أن ينتهي إليه في مثل هذه الحالة، إذ تمسك هؤلاء السياسيين ببضائعهم المشروخة، بدل أن يستبدلوا بها غيرها، أو يصلحوها على الأقل، وهو ما اقتضى منهم، استخدامهم الموسع والمكثف لمؤسسات وبرامج ووسائل وأساليب الهندسة الاجتماعية في صناعة مواطنيهم بشكل متجانس ونمطي، بما يضمن إقناعهم بشراء بضائع سياسييهم المشروخة، لئلا يؤول أمرها إلى كساد وبوار، تكسد معهما وتبور أحزاب هؤلاء السياسيين وأنظمتهم وسياساتهم التي قلما يرغبون في التخلي عنها أو حتى إصلاحها، وبما يجعلها ويجعلهم في النهاية عرضة للرفض والمعارضة. وبقدر ما اتجهت الأنظمة الغربية بعد الأزمة الاقتصادية الرأسمالية 1929–1932م، لإقامة أنظمة (الضمان الاجتماعي) لحماية استقرارها وأمنها الاجتماعي بحماية الشروط الأساسية للحياة الاقتصادية لطبقاتها الوسطى والدنيا، فقد اتجهت في وقت مقارب أيضا إلى إقامة أنظمة (الضمان السياسي) لحماية استقرارها وأمنها السياسي بحماية الشروط الأساسية للحياة السياسية لطبقاتها كلها، بوقايتها من تأثير الحركات السياسية البلشفية والفاشية والنازية وأنظمتها الحاكمة، وتحصينها ضدها باستخدام برامج شاملة للهندسة الاجتماعية مما اقتضى سيطرة تلك الأنظمة على المؤسسات الأساسية لهذه الهندسة وتحكمها فيها (المدرسة، الإعلام، الأحزاب، الجيش، وحتى المؤسسات الدينية كلما

أمكن ذلك). ويجد ذلك بعضا من تفسيره في تحالف المركبين السياسي والاقتصادي في المجتمعات الغربية، بما جعل منهما في النهاية، وجهين لعملة واحدة، بما جعل القوى السياسية الغربية اليوم، تمتلك سلطات ورؤوس أموال، تعطيها قوة اقتصادية ضخمة قابلة للاستخدام الفعال، بقدر ما جعل الشركات التجارية والصناعية، تماثل في حجمها وقوتها الحيوان التوراتي الأسطوري الهائل المسمى (بهيموث **Behemoth**) من حيث إنها باتت عمالقة اقتصادية عالمية، تمتلك قوة سياسية ضخمة قابلة للاستخدام الفعال(انظر: هيرتس. **2007**. ص**13**).

ويرجع جانب أساس من الاهتمام الواسع حديثا بمؤسسات وبرامج ووسائل وأساليب الهندسة الاجتماعية إلى ما بيّنَته الطبيعة المركبة الدستورية–الليبرالية–الديمقراطية للدول الغربية الحديثة وأثبتته، من عدم جدوى سياسات السيطرة الإرغامية على مفردات الحياة الإنسانية، وقلة استقرار أساليب التحكم القسري بنشاطاتها وتفاعلاتها، ومحدودية نتائج تلك السيطرة، وعدم موثوقية استمرارها، خلافا لجدوى سياسات السيطرة الإقناعية على مفردات الحياة الإنسانية، واستقرار أساليب التحكم المرن بنشاطاتها وتفاعلاتها، واتساع نتائج تلك السيطرة، وموثوقية استمرارها. ومن ثم، فقد اندفع المشتغلون بالشأن السياسي والمنشغلون به وعموم المؤسسات الاجتماعية، السياسية منها وغير السياسية، الحكومية والأهلية، وفي مقدمتهم ساسة وحكومات وأحزاب الدول الليبرالية الديمقراطية على النمط الغربي الحديث، والساعين للاحتفاظ بالسلطة على وجه الاستقرار والاستمرار الشرعيين، اندفعوا للحصول من مواطنيهم على "قدر من الموافقة والقبول"(تشومسكي. **1992**. ص**349**)، واستخدموا في ذلك الطرق الإقناعية وأساليب التحكم المرن القائمة أساسا على الهندسة الاجتماعية والسياسية لأفكارهم وقيمهم وسلوكياتهم بما يضمن لهم تحقيق ثلاثة أهداف في آن واحد:

– هدف توافق المواطنين مع أفكار وقيم وسلوكيات أنظمتهم الحاكمة، وقبولهم بها ورضاهم عنها بما يمنحها الشرعية والولاء اللازمين لتأييد سياساتها وتنفيذها.

– هدف تماثل المواطنين وتوافقهم مع بعضهم بما يحقق الإجماع الوطني.

– هدف تحقيق الإجماع الوطني بين المواطنين بما يُبسِّط مهمة السيطرة الحكومية عليهم

ويُسهِّل تحكمها بهم.

وجرى استخدام تلك الطرق الإقناعية والأساليب المرنة بأسلوبين لتحقيق هذه الأهداف:

– أسلوب الإقناع المباشر القائم على رسم الحكومات لسياساتها واتخاذها لقراراتها بطرق تضمن قبول مواطنيها بها، ورضاهم عنها، وتأييدهم لها بما يؤمّن لها الشرعية والولاء بشكل فوري ومباشر.

– أسلوب الإقناع غير المباشر القائم على هندسة الحكومات لمواطنيها وفقا لأفكارها وقيمها وسلوكياتها، لتحظى بقبولهم بها وتأييدهم لها استنادا إلى قبولهم بأفكارها وقيمها وسلوكياتها، بما يؤمن تجانسهم وتماثلهم واندماجهم وتعبئتهم، ومن ثم إجماعهم الوطني الذي يحققان لها الشرعية والولاء بشكل تدريجي وغير مباشر.

ولكن الحاجة للاستقرار والاستمرار المؤسَسَين على إقناع الشعوب، ونيل قبولها، وكسب رضاها، عبر هندسة خصائصها الاجتماعية–السياسية، لم تبق مقتصرة على الدول والحكومات الليبرالية الديمقراطية فحسب، بل امتد نطاق المشاركة فيها ليشمل أيضا الدول والحكومات الشمولية والاستبدادية التي أدركت حاجتها هي الأخرى لمثل هذه الهندسة، على الرغم من طبيعتها الخاصة التي تجعلها معتمدة في ضمان استقرارها واستمرارها على القسر والإرغام الماديين والمعنويين بشكل أساس. وتكمن علة ذلك في إدراك الدول والحكومات الشمولية والاستبدادية صحة ما تقوله السوسيولوجيا عن السلطة في أشكالها وأحوالها كلها من أنها: تكون أكثر فعالية وأكثر نشاطا، عندما لا تُمارس بطريقة قسرية، ولا تلجا إلى الإكراه إلا استثنائيا (ينظر: بادي. 2006. ص95)، وأن الأدوات الأمنية والعسكرية، ومهما توفرت للسلطة دون حدود كمية، ولا قيود نوعية، ولا موانع قيمية ولا قانونية من استخدامها: "فإن من السذاجة الاعتقاد بأن تلك الأدوات القائمة على القمع والضغط الماديين الفيزيائيين كافية، فمثل هذه الحكومة لا تستطيع أن تبقى في السلطة ما لم تنجح في إقناع الناس بأنها تؤدي وظيفة اجتماعية مهمة يستحيل إنجازها في غيابها"(تشومسكي. 1992. ص374)، وكان السياسي ورجل

الدين الفرنسي (شارل موريس تاليران1754–1838م)، قد عبر عن ذلك بشكل ساخر بقوله:

"إن الحكومة قادرة أن تصنع أيما شيء بأسنّة الحراب،
اللهم إلا أن تجلس فوقها" (ديوي. 1978. ص78).

لذلك، حرصت أنظمة الحكم كلها، الليبرالية الديمقراطية منها والشمولية والاستبدادية في الماضي والحاضر، وستحرص في المستقبل أيضا، على تحصين نفسها من كل معارضة، بتقليل اعتمادها على القوة الخشنة ما استطاعت، وزيادة اعتمادها على القوة الناعمة ما استطاعت، عبر ممارستها للهندسة الاجتماعية–السياسية تحت دواع ومزاعم ومسميات متعددة ومختلفة، وحتى عندما تستمر الأنظمة الشمولية والاستبدادية في الاعتماد في الوقت نفسه وبشكل أساس ومباشر على القوة الخشنة المادية والمعنوية لتأمين استقرارها واستمرارها.

وإذا كانت الدول الحديثة ذات الأنظمة السياسية الفردية الاستبدادية المطلقة والمقدسة، داخل أوربا في الماضي، وداخلها وخارجها في الماضي والحاضر، قد أبدت اهتماما واسعا وعميقا ودائما بهندسة الخصائص الاجتماعية–السياسية وبرامجها ومؤسساتها، فذلك راجع إلى دواعي حاجتها إلى صناعة رعاياها، الذين أصبحوا لاحقا مواطنيها، بشكل تتوافق فيه مواردهم العقلية (الفكرية–القيمية) وقدراتهم الجسدية ومهاراتهم السلوكية مع احتياجاتها ومصالحها وأهدافها السياسية والاقتصادية والاستعمارية والتقنية ونظامها الإنتاجي الرأسمالي. فقد شاركتها الدول الحديثة ذات الأنظمة السياسية الدستورية الليبرالية الديمقراطية داخل أوربا في الماضي، وداخلها وخارجها في الماضي والحاضر، اهتمامها هذا بهندسة الخصائص الاجتماعية–السياسية للدواعي نفسه، فضلا عن دواع أخرى مترابطة ومتفاعلة خاصة بها لعل أبرزها:

– إن حكم الدول الغربية داخل أوربا وخارجها لرعاياها ثم مواطنيها، بات نشاطا تمارسه هذه الدول استنادا لإدراكها من جهة صواب القاعدة الأرسطية القائلة بـ: (ضرورة التطابق بين طبيعة دستور الدولة وطبيعة الهندسة الاجتماعية لمواطنيها)، وتعطيلا من جهة ثانية لأي احتمال لعودة النظم السياسية الفردية الاستبدادية السابقة

ومؤسساتها، وخاصة الكنيسة، إلى واجهة الحياة الاجتماعية–السياسية، معتمدة في الحالتين على برامج ومؤسسات ووسائل وأساليب هندسة الخصائص الاجتماعية–السياسية للأجيال الجديدة من هؤلاء الرعايا، ثم المواطنين، وإعادة الهندسة الاجتماعية لأجيالهم القديمة.

– إن حكم الدول الغربية داخل أوربا وخارجها لرعاياها ثم مواطنيها، بات نشاطا تمارسه هذه الدول بشكل مباشر بعد أن اكتسبت طابعا مركزيا وبيروقراطيا، وليس عبر أنظمة وسيطة من الحكام والمؤسسات المستقلة، ويقتضي ذلك وحدة (اللغة) سواء في الاتصال أو التشريع، وهو ما يقتضي بدوره إعمام هذه اللغة على هؤلاء المواطنين اعتمادا على برامج ومؤسسات وسائل وأساليب هندسة الخصائص الاجتماعية–السياسية، وفي مقدمتها التعليم الرسمي والعام والإلزامي والمجاني(انظر: هوبسباوم. 1999. ص85 وص87).

– إن حكم الدول الغربية داخل أوربا وخارجها لرعاياها ثم مواطنيها، بات نشاطا تمارسه هذه الدول بشكل دستوري ليبرالي ديمقراطي مما جعلها بحاجة "لموافقتهم العملية أو نشاطهم بطرق أخرى، كدافعي ضرائب أو كجنود إلزاميين محتملين"، ومن ثم، فإن "حكمهم صار أكثر صعوبة...فإن الدمقرطة **democratization** بعد عام 1870، ستجعل مشكلة الشرعية وتعبئة المواطن مشكلة ملحة وحادة"(هوبسباوم. 1999. ص85، ص29، وأيضا ص87)، لكنها مشكلة يمكن حلها، أو حل الجانب الأساس منها، باستخدام برامج ومؤسسات ووسائل وأساليب هندسة الخصائص الاجتماعية–السياسية.

– إن حكم الدول الغربية داخل أوربا وخارجها لرعاياها ثم مواطنيها، بات نشاطا تمارسه هذه الدول على نطاق واسع وشامل وعميق مما يجعلها في حاجة دائمة ومتزايدة لتوسيع نطاق أدائها الوظيفي وتعميقه وتحسين مستواه، وكانت برامج ومؤسسات ووسائل وأساليب هندسة الخصائص الاجتماعية–السياسية، هي الكفيلة بتحقيق ذلك عبر صناعتها لمواطنين مزودين بالقدرات والمهارات اللازمة للعمل الوظيفي الكفء(أنظر: هوبسباوم. 1999. ص88 وص89).

– إن حكم الدول الغربية داخل أوربا وخارجها لرعاياها ثم مواطنيها، بات نشاطا تمارسه هذه الدول في ظل معاناتها من مشكلة انهيار الشرعيات التقليدية السلالية والتاريخية والمقدسة، وانحطاط الروابط الاجتماعية–السياسية السابقة، مما أشعر هذه الدول وحكوماتها، وخاصة تلك التي بدأت تصبح دستورية وليبرالية وديمقراطية منها، بالحاجة الماسة إلى شرعية وروابط جديدة، تؤسس عليهما علاقتها بمواطنيها، وهو ما فرض عليها "أن تصوغ وتطبع في الأذهان أشكالا جديدة من الولاء المدني، الدين المدني على حد تعبير جان جاك روسو...لأنها كانت بحاجة متزايدة إلى ما هو أكثر من السلبية من مواطنيها، وهذا ما أخبر به نيلسون بحارته في النشيد الوطني عندما كانوا يستعدون لمعركة الطرف الأغر، حين قال لهم إن انكلترا: تنتظر من كل رجل في هذا اليوم أن يقوم بواجبه". وكان الحل الأساس لمشكلة الشرعية هو صناعة مواطن تتوافق أفكاره وقيمه وسلوكياته مع ما تريده وترغب فيه دولته ونظامه السياسي، بما ساعد على حل مشكلة شرعيتهما عبر صناعة المواطنة وترسيخها(هوبسباوم. 1999. ص90، ص94)، وكانت هذه مهمة برامج ومؤسسات ووسائل وأساليب هندسة الخصائص الاجتماعية–السياسية.

إن ما فعلته أنظمة الحكم الدستورية–الليبرالية–الديمقراطية في الدول الأوربية الحديثة، هو صناعة الوطن والوطنية والمواطنة والقومية والأمة، وإلا لما كان لها أن تستمر لولا ذلك، حيث كانت الوطنية تقتضي صناعة الوطن والمواطن والروح الوطنية، والديمقراطية تقتضي صناعة الوطن والمواطن والروح الديمقراطية، والأمة تقتضي صناعة الأمة والروح القومية، وهذه الصناعات كلها، صناعات اجتماعية، نفذتها وأنجزت مهماته، وتولت مسؤولياتها، برامج ومؤسسات ووسائل وأساليب هندسة الخصائص الاجتماعية–السياسية في تلك الدول، فإذا كان من الضروري لمصالح الإمبراطورية البريطانية ودواعي بقاء قوتها أن مواطنها: "يفكر بأسلوب بريطاني"، لكي "يعمل بأسلوب بريطاني"، فلا بد أولا أن تجري هندسته اجتماعيا وسياسيا بأسلوب بريطاني. وإذ افتتحت وسائل الإعلام في القرن التاسع عشر، ما أُسمي عصر "صحافة الفلس أو المليم The Penny Press"(تايلور. 2000. ص246، ص245)، فقد افتتحت معه أيضا، عصر الوصول الإعلامي السهل والمستمر إلى الفئات والطبقات الاجتماعية كلها، بما يسمح

بصناعتها عبر صناعة أفكارها وقيمها ومن ثم سلوكها، تمهيدا للسيطرة عليها والتحكم بها، وهو ما جعل الحكومات في حاجة ماسَّة وكبيرة إلى برامج وأنشطة الهندسة الاجتماعية والسياسية، للوصول إلى هذه الفئات والطبقات أيضا ليس في مرحلة رشدها ونضجها، بل ومنذ مرحلة طفولتها أولا وقبل ذلك، لضمان الصناعة المبكرة لأفكارها وقيمها وسلوكياتها من جهة، وتحصينها ضد ما هو مضاد ومعاد من تلك البرامج والأنشطة، وحمايتها منها، بتكثيف عمليات هندستها لمواطنيها، بل وحتى مواطني حلفائها الفعليين والمحتملين، وتكرار تلك العمليات وتوسيع نطاقها وإدامة زخمها وتنويع وسائلها بالجمع فيها بين وسائل الإعلام ووسائل التربية والتعليم التي تتميز عن سابقتها باستغراقها وقتا أطول لتقديم مخرجاتها للمجتمع، لكنها مخرجات أوسع نطاقا، وأسبق وأعمق تأثيرا، وأطول عمرا، وأكثر استمرارا. وإذا كانت إحدى النتائج الحتمية لتحسن مستويات التعليم، هي ارتفاع مستويات توزيع الصحف، فسيكون لزاما على التعليم أن يحسن بالمقابل مستويات هندسته الاجتماعية–السياسية لنواتجه البشرية، لتحسين مستوى تقبلها لما هو متوافق مع توجهات هذه الهندسة من مضامين المواد الصحفية، بقدر ما يحسِّن أيضا مستوى مقاومتها للمضامين المتعارضة مع تلك التوجهات.

لقد كان من بين أبرز ما شهده القرن العشرين، الثورة المنهجية في مجال الهندسة الاجتماعية والسياسية، استجابة لما استجد من الوقائع في هذا القرن، وشملت بتأثيراتها جوانب الحياة كلها فيه، وكان في مقدمة تلك الوقائع:

– وقوع الحربين العالميتين الأولى والثانية ونتائجهما على مختلف الأصعدة وفي جميع المجالات، مما يرتبط في جانب أساس منه بالهندسة الاجتماعية والسياسية وإمكانيات استخدامها لتقوية البناء الاجتماعي، والتصدي للمنافسين والأعداء، والكشف عن عوامل الضعف والقوة في الذات والآخر.

– قيام الأنظمة الأيديولوجية ذات الطبيعة الشمولية والاستبدادية، وبرامجها ومؤسساتها ووسائلها وأساليبها لهندسة أجيالها الجديدة وإعادة هندسة أجيالها القديمة اجتماعيا وسياسيا.

– انقسام العالم إلى معسكرات دولية متصارعة بعد ظهور كل من المعسكر الاشتراكي

بقيام الاتحاد السوفيتي ومجموعة الدول الاشتراكية، وكتلة العالم الثالث بتحرر البلدان المستعمرة وتحولها إلى دول مستقلة، مما ارتبط في جانب أساس منه بالهندسة الاجتماعية والسياسية وإمكانية استخدامها لتقوية الذات وإضعاف الآخر، وهو ما رأى أحد الباحثين ارتباطه الوثيق بالتربية والتعليم "انطلاقا من مقولة الفيلسوف الألماني (جوتفريد ولهلم/وليم ليبنتز1646–1716م) من يسيطر على المدرسة يسيطر على العالم"(وهبه. 1981. ص360).

– تطور الثقافة وتقنيات الاتصال والتربية والتعليم، وتوظيفاتها لنتائج الدراسات والبحوث النفسية والتربوية والسلوكية.

– تبني الدول الغربية أولا، سياسات وبرامج للتنمية بكافة أشكالها، وعلى رأسها التنمية السياسية بمفهومها الواسع الذي يشمل الهندسة الاجتماعية والسياسية ويقتضيها، ثم تبعتها في ذلك باقي الدول صدقا أو كذبا، وهي سياسات وبرامج تجعل من الإنسان محورها الأساس، بما يجعل أول أولويات هذه الهندسة، ترسيخ الأفكار والقيم السياسية أو الاجتماعية ذات البعد السياسي السائدة في المجتمع، ليصبح الإنسان مواطنا صالحا، يجسد تلك الأفكار والقيم في سلوك يومي، يؤسس للاستقرار السياسي، ويسهم في تنمية المجتمع، فمن صلحت مدخلاته صلحت مخرجاته والعكس صحيح.

ويمكن تسجيل ملاحظتين أساسيتين في هذا السياق:

الملاحظة الأولى: إن الثورة المنهجية التي شهدها القرن العشرين في مجال الهندسة الاجتماعية والسياسية، تمتعت على ما يرى بعض الباحثين بخصائص أبرزها(انظر: التل وشعراوي. 2007. ص172 وص176):

– تقدم التربية على التعليم في عملية صناعة الطفل صناعة متكاملة ومتسقة ومتواصلة، والتركيز على صناعة الفكر والجسد والخُلق والجمال، قبل زيادة المعلومات بتدريب الفرد على الملاحظة والبحث والتفكير والتعلم وليس تعليمه.

– استناد التربية إلى علوم الاجتماع والنفس والسلوك واتجاهاتها الجديدة التي تجمع بين النزعة العقلية الإرادية والاهتمامات والميول الإنسانية من جهة، وأثر البيئة الخارجية الطبيعية والاجتماعية من جهة أخرى.

– الاهتمام بصناعة الشخصية المستقلة للطفل ليس بخروجه على القواعد والقوانين، بل بصناعته هو لقواعده وقوانينه، أو اقتناعه بما هو مصنوع منها وسائد اجتماعيا، بما يجعله أكثر خضوعا لها والتزاما بها وهو ما يتطلب تدريبه على التفكير والاختيار واتخاذ القرارات والالتزام بتنفيذها.

– الجمع بين النزعتين الفردية والجماعية في إعداد الطفل وتأهيله، لتحقيق التضامن والتكامل بين قدراته واحتياجاته وأهدافه، وقدرات المجتمع واحتياجاته وأهدافه، تجنبا للنتائج السلبية لكل من الأنانية الفردية التي تنسى المجموع، والهيمنة الجماعية التي تنسى الفرد.

– ارتباط التربية بالتنمية الاجتماعية عامة، والسياسية خاصة، ارتباطا وثيقا إلى درجة باتت معها كل منهما شرطا للأخرى وقاعدة لها.

الملاحظة الثانية: إن الثورة المنهجية في الهندسة الاجتماعية والسياسية، وعلى حد قول المؤرخ البريطاني (إريك هوبزباوم1917–2009م)، دفعت الحكومات الغربية الطامحة لتحقيق تنمية اجتماعية وسياسية مستدامة ومتصاعدة لاستخدام "الآليات الفعالة على نحو زائد من أجل الاتصال مع سكانها، من خلال كل المدارس الابتدائية، لنشر صورة وتراث (الأمة)، ولتغرس في الأذهان التمسك بهذه الصورة وبهذا التراث، ولتربط الجميع بالبلد والعَلَم، وغالبا ما تبتدع التقاليد، أو حتى تبتدع الأمم لهذا الغرض"، ويتأسس على ذلك عنده، أن هذه الحكومات كلها: "كانت..منهمكة ببساطة في الهندسة الأيديولوجية الواعية والمتعمدة"، وأن هذه الهندسة استهدفت تحديث الدولة ونظامها السياسي وشرعنتهما، عبر مجانسة **Homogenization** ومعايرة/التوحيد القياسي **Standardization** سكانها عن طريق (لغة وطنية) مكتوبة بشكل أساس، وهو ما جعل محو الأمية الشامل أمرا مطلوبا، والتوسيع الجماهيري للتعليم الثانوي إلزاميا(هوبسباوم. 1999. ص96، ص98).

وإذ ارتبط ظهور النظام الرأسمالي في الغرب، بظهور نمط الإنتاج الصناعي الموسع **Mass Production**، المقترن بدوره بظهور أنماط شعبية موازية للاستهلاك، والإعلام، والاتصال، والتربية، والتجنيد، والحرب، والتسلية، والسلطة، والمشاركة

السياسية، فقد اقتضى ذلك أيضا ظهور نمط مواز ومماثل في هذا النظام للإنتاج الصناعي الإنساني الموسع لإنتاج وإعادة إنتاج المادة البشرية التي تخلق هذه الأنماط الإنتاجية، الاقتصادية والإنسانية، وتديرها وتستهلك منتجاتها، وهو ما قامت به التنشئة الاجتماعية وتولت مسؤوليته بظهورها كنشاط أولا ثم كمفهوم لاحقا. حيث استدعت ضرورات توسيع تطبيقات الهندسة الاجتماعية وتنويع مؤسساتها وتكثيف نشاطاتها، نقل أسلوب إنتاج الجملة النمطية من النطاق السلعي الصناعي إلى النطاق الاجتماعي الإنساني بهدف إنتاج إنسان الجملة النمطية المؤهل والمعد للحياة الاجتماعية وفقا لنموذج مصمم ومخطط سلفا وبشكل موسع ومكثف ومستمر، وكان لهذه الهندسة القائمة على أسلوب إنتاج الجملة النمطية أبعاد متعددة ومتنوعة من بينها الهندسة الاجتماعية السياسية المسئولة عن إنتاج وإعادة إنتاج المادة البشرية على مستوى الأفكار والقيم والسلوكيات السياسية المتعلقة بالسلطة الحاكمة. ويؤكد هذا الزعم ويبرهن عليه ما لاحظته إحدى الدراسات الحديثة من صلة وثيقة بين ما شعرت الدول الغربية في ظروف صراعها الاستعماري منذ القرن السادس عشر، بأنها تحتاج إليه من أنشطة نظرية وعملية ترمي لخلق أنموذج جديد للإنسان، يتم إنتاجه وإعادة إنتاجه وفق تصميم وتخطيط مسبقين، يؤهلانه للاقتناع بسياسات حكوماته وتبني أهدافها، ويُعدّانه للدفاع عنها وعن مصالحها الداخلية والخارجية، وما شعرت به الشخصيات الوطنية في تلك الدول أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين من القلق جرّاء عوامل الضعف والانحلال الداخلي التي اعتقدوا أن الحضارة الغربية، تعاني منها على الرغم من قوتها الخارجية، وكما حدث مع الانكليزي (اللورد بادن باول1857–1941م) مؤسس الحركة الكشفية عام 1908، وخوفهم من تسبب تلك العوامل في انحطاط المجتمعات الغربية وفقدانها لتفوقها وسطوتها تدريجيا(كرانغ. 2005. ص103 وص104).

وتكمن وراء الاهتمام الغربي الحديث والمعاصر بالهندسة الاجتماعية منذ بدايات القرن العشرين الدواعي العملية العامة القديمة نفسها للقلق والخوف على وجود الحضارة الغربية واستمرارها، فضلا عن دواع اجتماعية–سياسية أخرى جديدة للقلق والخوف على هذه الحضارة، بعضها عام وبعضها الآخر خاص. حيث تتمثل الدواعي العملية

العامة الجديدة للقلق والخوف على وجود الحضارة الغربية واستمرارها في:

1. ظهور أشكال مستحدثة من أنظمة الحكم (السوفيتية1919–1991، والفاشية1922–1943، والنازية1933–1945) في الغرب، تعادي أنظمة الحكم الدستورية الليبرالية الديمقراطية الغربية، ولكن لأسباب تختلف باختلاف طبيعة الأنظمة الجديدة ومبادئها وأهدافها وسياساتها، مما دعا هذه الأنظمة المستحدثة للاهتمام بتصميم مادتها البشرية وتنفيذ برامج لإنتاج وإعادة إنتاج الخصائص الفردية والاجتماعية لمواطنيها بشكل يضمن لها الاستمرار والاستقرار والقوة الآن وفي المستقبل، ويوسع نطاق نفوذها، وهو ما كانت الدولة السوفيتية سباقة إليه(عبود. 1978. ص190)، ثم تابعتها في ذلك لاحقا الدولتان الفاشية والنازية، وكان ذلك داعيا عمليا أساسيا للأنظمة الدستورية الليبرالية الديمقراطية الغربية لزيادة اهتمامها هي الأخرى بمادتها البشرية، عبر تصميم وتنفيذ برامج حكومية لهندسة الخصائص الفردية والاجتماعية لمواطنيها بشكل يضمن لها الاستمرار والاستقرار والقوة الآن وفي المستقبل، ويوسع نطاق نفوذها، ويمنع ازدياد قوة الأنظمة المعادية لها أو تكرار ظهورها مجددا.

2. حدوث الأزمة الاقتصادية في البلدان الرأسمالية الغربية عام 1929م، وحاجة صناع القرارات السياسية والاقتصادية في هذه البلدان للسيطرة على تلك الأزمة والتحكم بمساراتها واحتمالاتها المستقبلية، مما دفعهم للاهتمام بالمادة البشرية التي تسببت في تلك الأزمة بقدر ما تضررت منها وتحملت مسؤولية معالجتها أيضا عبر تصميم وتنفيذ برامج حكومية لهندسة الخصائص الفردية والاجتماعية لمواطنيها الآن وفي المستقبل بشكل يسمح بمنع حدوثها أصلا، أو في الأقل، السيطرة عليها والتحكم بها عندما يتعذر تجنبها.

3. نشوب الحربين العالميتين الأولى والثانية ونتائجهما الكارثية، وحاجة صناع القرارات السياسية والاقتصادية والعسكرية في البلدان الرأسمالية الغربية لمنع تكرارها، مما دفعهم للاهتمام بالمادة البشرية التي تسببت في تلك الحروب وخاضتها وعانت ويلاتها، عبر تصميم وتنفيذ برامج حكومية لهندسة الخصائص الفردية والاجتماعية لمواطنيها الآن وفي المستقبل بشكل يمنع تكرار ظهور مثل تلك النماذج مجددا.

4. نشوب الحرب الباردة في الغرب بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وحاجة صناع القرارات السياسية والاقتصادية والعسكرية فيهما لتقوية منظوماتهم البشرية المدنية والعسكرية على حد سواء، مما دفعهم لاهتمام المتقابل والمتوازي والمتعاكس بالمادة البشرية لهذه المعسكرات ومنظوماتها البشرية، عبر تصميم وتنفيذ برامج حكومية لهندسة الخصائص الفردية والاجتماعية لمواطنيها الآن وفي المستقبل بشكل يضمن النصر للمعسكر الذي ينجح في ذلك على حساب المعسكر الذي يفشل فيه.

5. ظهور النشاطات المعارضة لسياسات الاستغلال والاستعمار التي تمارسها الدول الرأسمالية الغربية على شعوبها داخليا والشعوب الأخرى خارجيا، وتنامي تلك النشاطات وتصاعدها داخل هذه الدول وخارجها، وحاجة صناع القرارات فيها لإنهائها أو تقليل آثارها السلبية سلميا، مما دفعهم للاهتمام بالمادة البشرية لهذه النشاطات لكسبها وتوظيفها أو تحييدها عبر تصميم وتنفيذ برامج حكومية لهندسة الخصائص الفردية والاجتماعية لمواطنيها الآن وفي المستقبل بشكل يضمن قبولها بهذه السياسات أو على الأقل سكوتها عنها وعدم معارضتها لها.

وتتمثل الدواعي العملية الخاصة الجديدة للقلق والخوف على وجود الحضارة الغربية واستمرارها، بتلك الدواعي المرتبطة باحتياجات ومصالح وأهداف الولايات المتحدة، تحديدا وبشكل خاص، بوصفها بلد المنشأ لمصطلحات وتطبيقات التنشئة، والتنشئة السياسية، ثم الهندسة الاجتماعية والهندسة السياسية، وتتمثل هذه الدواعي الخاصة في:

1. إن الولايات المتحدة بوصفها وبشكل أساس بلاد مهجر، تحتاج إلى الهندسة الاجتماعية والسياسية، المصممة والمخططة والمقصودة، لتحويل المهاجرين إليها إلى مواطنين أمريكيين، يتمتعون بكل شروط المواطنة الواجب توفرها فيهم، لضمان اندراجهم في المجتمع الأمريكي وتفاعلهم معه وفيه ايجابيا(كوش. 2007. ص81). وقد ذهبت (حنة آرنت) في معرض حديثها عن أزمة التربية/التعليم في الولايات المتحدة إلى أنها: "بلاد مهجر، ومن الواضح أن صهر الجماعات المتعددة الأجناس المنطوي على صعوبات جسيمة...لا يتم تحقيقه إلا عن طريق تعليم أطفال المهاجرين في المدارس

وتربيتهم وتحويلهم إلى أمريكيين"(آرنت. 1974. ص 187)، وهذا ما يُفترض بالهندسة الاجتماعية تحقيقه.

2. إن الولايات المتحدة، وعلى حد قول (آرنت) أيضا، كانت ولا تزال تتبنى "الشعار المطبوع على كل ورقة نقد من فئة الدولار..نظام جديد للعالم"، حيث تعتمد إقامة هذا النظام الجديد وبشكل أساس "على القادمين الجدد عن طريق الولادة، أي الصغار"(آرنت. 1974. ص187، ص 188)، وهذا ما يفترض بالهندسة الاجتماعية والسياسية تحقيقه. وينتهي بنا ذلك إلى التساؤل عن تابعية مؤسسات هذه الهندسة وطبيعة ولاءاتها؟ ومن يمول نشاطاتها؟ وما هي المصالح التي يحرص على أن تخدمها هذه المؤسسات وتمويلاتها؟ مما يوصلنا إلى ما يراه المهتمون بهذه الهندسة ونتائجها من ظهورها، ومن ثم ظهور كل نشاط ذو اهتمام بالشأن الثقافي في الولايات المتحدة في أواخر القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين بمظهر (عملية أمركة Americanization) يطلق عليها العولمة (ينظر: كوبر. 2008. ص251).

3. إن الولايات المتحدة، بوصفها وبشكل أساس بلد المنشأ للحركات المضادة لأسلوب الحياة الأمريكي مثل حركة (الهيبي)، كانت تحتاج حاجة ماسة إلى الهندسة الاجتماعية والسياسية، المصممة والمخططة والمقصودة، ليس لإعادة تكييف أعضاء هذه الحركات مع أسلوب الحياة الأمريكي فحسب، بل وحتى لمعالجة مشكلات أسلوب الحياة الأمريكي ذاته لإعادة تكييفه مع الاحتياجات والأهداف المستجدة للأجيال الجديدة، وضمان تأييد هذه الأجيال له، أو على الأقل عدم معارضتها له(كوش. 2007. ص83).

ويرجع جانب أساس من تصاعد واتساع وتكثيف اهتمام الحكومات الغربية ومجتمعاتها عامة، والحكومة والمجتمع الأمريكيين خاصة، بتصميم وتنفيذ برامج هندسة الخصائص الفردية والاجتماعية لمواطنيها إلى الدور المباشر وغير المباشر لهذه الدواعي، القديمة والمستجدة، العامة منها والخاصة، في خلق مشكلات خطيرة، كانت برامج الهندسة الاجتماعية والسياسية وخططها، إحدى الوسائل الأساسية والأساليب الفاعلة التي استخدمتها تلك الحكومات والمجتمعات في مواجهتها وحلها. وكان قسم كبير من هذه

المشكلات ناشئا عن التهديدات والمخاطر الخارجية التي باتت تهدد الدول الغربية ذات الأنظمة الدستورية الليبرالية الديمقراطية بعد ظهور الأشكال الجديدة من الدول وأنظمة الحكم في الغرب (البلشفية فالفاشية فالنازية) والتي تختلف عنها اختلافا جذريا وحادا على المستويين النظري والعملي. فإذا كان الحكام الغربيون الفرديون الاستبداديون، قد أوجسوا خيفة في الماضي البعيد من الآثار الضارة والفتن المحتملة التي يمكن أن تثيرها بين شعوبهم أفكار الثورات البريطانية والأمريكية والفرنسية، ودعواتها الدستورية والليبرالية والديمقراطية، فقد أوجس الحكام الغربيون الليبراليون الديمقراطيون خيفة أيضا في الماضي القريب من الآثار الضارة والفتن المحتملة التي يمكن أن تثيرها بين شعوبهم الأفكار البلشفية والفاشية والنازية. ويمكن أن نستدل على ذلك الخوف بتأكيد (روبرت لانسنغ1864–1928م) وزير الخارجية في إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق (ودروو ويلسون1856–1924م) على ضرورة استخدام القوة لمنع قادة الأفكار البلشفية والفوضوية من التقدم على طريق التنظيم والتلقين ضد شكل الحكم في الولايات المتحدة(تشومسكي. 1992. ص ص361–362)، مشيرا بذلك ومن طرف خفي إلى ضرورة استخدام برامج هندسة الخصائص الفردية والاجتماعية للمواطنين الأمريكيين خاصة والغربيين عامة بما يضمن دوام تأييدهم للنظام الرأسمالي الليبرالي الديمقراطي وتوافقهم معه، بقدر ما يضمن دوام معارضتهم للأنظمة البلشفية والفاشية والنازية الجديدة ورفضهم لها.

وتمثل رد الفعل الطبيعي للأنظمة البلشفية والفاشية والنازية في تصميمها وتنفيذها برامج مماثلة وموازية ومكافئة، بقدر ما هي مضادة ومعاكسة أيضا، للهندسة الاجتماعية والسياسية لمواطنيها ومواطني الدول الأخرى إن أمكنها ذلك. وتولّد بعض من مخاطر الحرب الباردة من اهتمام جميع الدول المعنية بها في المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي، وحتى خارجهما أيضا، بتصميم وتنفيذ برامج هذه الهندسة لتعبئة مواطنيها لخوض هذه الحرب ضد المعسكر الآخر، وتحمل تكاليفها المادية والمعنوية على حد سواء، وإقناعهم بضرورة ما تصممه حكوماتهم وتنفذه من السياسات لهذه الغاية ولو على حساب المجتمعات الأخرى وبما يضر بمصالحها أو حتى يهدد وجودها إذا اقتضى الأمر

ذلك(تشومسكي. 1992. ص110). وإذا كان (نعوم تشومسكي) يُذكّرنا هنا بأن انتهاء الحرب الباردة، أوقع الحكومات الرأسمالية الليبرالية الغربية، وفي مقدمتها الحكومة الأمريكية، في مأزق الحاجة إلى استمرار عمليات هندسة مواطنيها لضمان حشدهم وتعبئتهم، على الرغم من فقدانها لدواعي ذلك، مما فرض عليها البحث عن دواع جديدة لاستمرار هذه العملية عبر التلويح بالتهديدات المرتبطة بأخطار الإرهاب والمخدرات وغسيل الأموال(تشومسكي. 1992. ص116)، فلا بد أن نُذكّر أنفسنا أيضا بأن تفكك الاتحاد السوفيتي وانهيار الكتلة الاشتراكية في آخر مراحل هذه الحرب، فرض على الحكومة الأمريكية خاصة والحكومات الغربية عامة، مواصلة هذا النهج عبر إعادة صياغة مفهوم الإرهاب الدولي، وتوسيع نطاقه، ليشمل أيضا خطرا وتهديدا جديدين مضافين، حددتهما تلك الحكومات فيما أسمته خطر وتهديد التطرف والإرهاب الإسلامي، وخطر وتهديد معاداة الأنظمة الشمولية للديمقراطية وانتهاكها للحقوق والحريات المدنية والسياسية لشعوبها، وحصولها أو احتمالات حصولها على أسلحة الدمار الشامل.

ونشأ قسم آخر من المشكلات التي زادت في اهتمام الدول الرأسمالية الليبرالية الغربية بالهندسة الاجتماعية، ووسعت نطاقه، وصعَّدت زخمه، عن والمخاطر والتهديدات الداخلية الناجمة عن أزماتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الداخلية التي طرحت عليها وفي الأحوال كلها، مسألة تلبية الاحتياجات وتحقيق الأهداف المتعلقة بحماية أنظمتها المجتمعية والسلطوية وضمان استمرارها واستقرارها باستخدام الهندسة الاجتماعية والسياسية لإنتاج وإعادة إنتاج أجيال جديدة من مواطنيها المؤمنين بأفكارها وقيمها وسلوكياتها، الكافرين بأفكار الأنظمة الأخرى وقيمها وسلوكياتها والمحصنين ضدها. وإذ تمتعت الدول الرأسمالية الليبرالية الغربية ولوقت طويل بموقع المتفوق على باقي الدول والمسيطر عليها، فقد انصب الجانب الأساس من اهتمامها بالاحتياجات والأهداف المجتمعية والسلطوية للهندسة الاجتماعية والسياسية على إنتاج وإعادة إنتاج إنسان غربي رأسمالي ليبرالي، وفق أنموذج مصمم ومخطط سلفا، بما يؤهله عقليا وقيميا، جسديا وسلوكيا، للقيام بدور فاعل وأساس في عملية ضمان استمرار هذا التفوق وتلك السيطرة

وترسيخهما وتوسيع نطاقهما. ولا ننس هنا أن اهتماما مماثلا وموازيا بالاحتياجات والأهداف الاجتماعية لبرامج الإنتاج وإعادة الإنتاج الإنساني الفردي والاجتماعي، نشأ أيضا في دول المعسكر الاشتراكي كلها لتلبية احتياجات وتحقيق أهداف مماثلة للاحتياجات والأهداف المجتمعية والسلطوية التي تلبيها الهندسة الاجتماعية والسياسية في الدول الرأسمالية الليبرالية الغربية، ولكن من منظور مختلف يستهدف إنتاج وإعادة إنتاج إنسان مؤمن بالفكر الاشتراكي وقادر على الترويج له والدفاع عنه من جهة، ومؤهل لمواجهة ضغوط الحرب الباردة مع المعسكر الرأسمالي الليبرالي وتحمل كلفتها ونتائجها من جهة ثانية.

ولكن الدول الغربية وحكوماتها لم تحتكر الاهتمام بأنشطة الهندسة الاجتماعية والسياسية وممارستها، إذ سرعان ما شاركتها فيه المؤسسات الاجتماعية–السياسية الأخرى كلها، وفي مقدمتها المؤسسات الاقتصادية الرأسمالية التي أدركت ومنذ وقت مبكر الجدوى المترتبة على الجمع في آن واحد بين أنشطة الإنتاجين الصناعيين السلعي والبشري وفقا لمتطلبات نظامها الإنتاجي الرأسمالي ودولتها الليبرالية الديمقراطية. ونجد خير دليل على ذلك في الإعلان الذي نُشِرَ في العقد الثاني من القرن العشرين، ووصف صاحب صناعة السيارات الشهير (هنري فورد1863–1947م) بأنه:

"يبني الرجال ويبني المحركات أيضا"

وهو ما يعكس الانتباه الاقتصادي الواضح إلى أهمية صناعة/بناء الرجال/الناس بما يوازي ويساوي الانتباه السياسي الواضح والمبكر إلى أهمية هذه الصناعة. حيث عبَّرَ فورد عن هذا الانتباه عمليا، بإنشائه مدارس للحرف لتوفير المزيد من التعليم لعماله، وتأكيده إعلانيا أن شركته المتخصصة في صناعة السيارات، تتقدم فيها صناعة/بناء الرجال على صناعة/بناء السيارات، وهو واقع لا يمكن نكرانه، لأن الرجال/الناس هم في النهاية من يصنعون السيارات. ويؤكد أحد الباحثين صحة مضمون هذا الإعلان طالما "كان فورد يبحث عن إحداث سلوك ممتثل بأجرة جيدة، وأنماط ثابتة من الاستهلاك، ليساوي بين تقنيات الإنتاج الضخم، وتقنيات الإنتاجية العالية..مما كان سببا في تشكيل ما يسمى النمط (الفوردي) الذي أصبح معمما بعد الحرب العالمية الثانية"(كرانغ.

2005. ص196). وهكذا، كانت مؤسسات فورد الصناعية، وبقدر ما تقوم بهندسة السيارات وإنتاجها، تقوم أيضا بهندسة وإنتاج عمالها عبر هندسة وإنتاج أفكارهم وقيمهم وسلوكياتهم بالطريقة التي تجعل منهم نماذج إنسانية ذات نمط تفكير عقلاني متوافق مع متطلبات العمل وشروطه في تلك المؤسسات. وفي سياق الحديث عن انتقال وسائل وأساليب هندسة الإنتاج وإعادة الإنتاج الموسع والمتماثل لنماذج البضائع المصممة والمخططة سلفا إلى مجال هندسة الإنتاج وإعادة الإنتاج الإنساني الاجتماعي–السياسي عبر وسائل الإعلام، يقارن (مارشال ماكولين) في كتابه (العروس الميكانيكية: التراث الشعبي للإنسان الصناعي) بين الأهداف المرجوة من استطلاعات الرأي الاقتصادية والسياسية فيقول:

"إن الجهاز السياسي يريد أن تتوافر له معرفة مضبوطة عن كيفية وزن برنامجه الانتخابي بالطريقة نفسها التي يقوم بها كبار أصحاب الأعمال بسبر رغبات مستهلكي إنتاجهم في كيفية تعديله، ويستدعي كلاهما العلماء. وفي حين أن من الصعب الحصول على عينة من الدم الاجتماعي أو النسيج الاجتماعي، فليس من المبالغة القول بأن أولئك الذين يخرجون لاستطلاع الآراء ومعهم قوائم أسئلتهم إنما يطلبون هذا الدم، وبعد أن يحصلوا على العينة يقومون بتحليلها ثم يرفعون النتائج إلى سادتهم الذين يقررون عندئذ أي نوع من الطلقات يريد الجمهور أن يضعها في السلاح"(جاكوبي. 2001. ص105).

وتحتل الدواعي الاقتصادية الحديثة والمعاصرة جانبا أساسيا ومهما من الدواعي العملية للهندسة الاجتماعية اليوم، حيث ينصب الاهتمام الرئيس الراهن للنظم السائدة في البلدان عامة، والصناعية منها خاصة وفي مقدمتها الولايات المتحدة، على التأثير في القوة العاملة التقليدية لإحكام السيطرة عليها، تجنبا للمخاطر التي يمكن أن تترتب على اقتران عامل عدم رضا هذه القوة عن أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية، بعامل غلبتها العددية المستمرة والمتزايدة على الرغم من تطور الصناعة ووصولها في هذه البلدان مراحل متقدمة على طريق التسيير الذاتي الكامل والبرمجة الآلية الشاملة. لذلك، فإن الوظيفة الأساسية للهندسة الاجتماعية والسياسية في مثل هذه البلدان هي استخدام المؤسسات والوسائل والأساليب المتاحة كلها "في خلق حالة من القبول الشعبي بأهداف وقيم

{الاقتصاد السلعي}"(شيللر. 1999. ص178). وحيث إن كل شيء في المجتمع مترابط بعضه بعضاً من جهة، وله بعد سياسي ثابت ومؤكد من جهة ثانية، فإن مقدمات هذه الهندسة الاجتماعية–الاقتصادية ونتائجها، تنعكس أيضا على الهندسة الاجتماعية–السياسية فيما ينقله (هيربرت شيللر) عن (جورج ليختهيم) من ملاحظته "أن المساواة وصنع القرار على المستوى الاجتماعي، لا يشغلان حيزا ملموسا من اهتمام الأغلبية الشعبية التي تشغلها أكثر المسائل الاقتصادية البسيطة، أو على وجه الدقة: العمل المضمون ليوم كامل، والارتفاع المتدرج لمستواها المعيشي"، وما ينقله من قول (ريموند ويليامز) عن النظام في بريطانيا من "إن شغله الشاغل هو إبعاد وتنحية الصراعات، والسيطرة عليها، وتوجيه المجتمع"، وهو ما يؤسس بمجمله لقبول استنتاج (شيللر) القائل: "إن القدرة على رسم حدود الواقع وعلى وضع جدول الأعمال الاجتماعي للجماعة على وجه الإجمال، هي مفتاح السيطرة الاجتماعية...وقد انعقدت السيطرة القائمة على سلطة رسم حدود وملامح الواقع..للمهيمنين على أجهزة الإعلام وخدماتها المعاونة، أي: العلاقات العامة، والإعلان، واستطلاع الرأي، والبنى شبه التعليمية المختلفة"(شيللر. 1999. ص179). وإذ إن هذه المؤسسات والوسائل، تنتمي كلها إلى مجال الهندسة الاجتماعية، وتعمل في خدمتها، فسينتهي ذلك بنا إلى القبول بواقع أن آليات النظم الحاكمة كلها "يجري تَشريبها عميقا داخل قيم ومجريات تفكير جمهور الناس"(شيللر. 1999. 180)، و"إن الحقيقة المركزية والسابقة على أي حقيقة أخرى، أيا كانت الوجهة التي يتجه إليها صانع القرار في أي موقف معين، هي أن السيطرة على الإعلام، قد أصبحت جزءاً لا يتجزأ من السياسة القومية. ولقد أصبحت أساليب تعليب التصورات والأفكار، أدوات يجري استخدامها للتأثير في الرأي العام من أجل كفالة التأييد الشعبي، أو في الأقل اللامبالاة الشعبية، لتصرفات الحكومة"(شيللر. 1999. ص200)، وإذا كان ما قيل هنا خاصا بالولايات المتحدة، فإنه ينطبق على الدول الأخرى أيضا بشكل وقدر أو آخر، مثلما أن ما قيل هنا عن الإعلام ينطبق أيضا على المؤسسات الأخرى للهندسة الاجتماعية والسياسية.

وكان تطور وتنوع وسائل الإعلام والاتصال، وازدياد قدرتها على نشر الأفكار

والترويج لها، وإقناع الناس بها بشكل سلمي مباشر وغير مباشر، قد أسهم بدور واسع وكبير في تمكين الحكومات كلها، الغربية أولا، وغير الغربية أيضا وفيما بعد، من الاستجابة للدواعي العملية لهندسة الخصائص الاجتماعية–السياسية لمواطنيها ومجتمعاتها، بيسر وفاعلية وكفاءة أكثر من ذي قبل وبكل المقاييس، بما بات يسمح لها بإقناعهم بشرعيتها وأهليتها للحكم، تمهيدا لسيطرتها عليهم وتحكمها بهم. وعليه، فإن العلة في الحرص الذي أبدته وتبديه الحكومات كلها على انفرادها بأداء مهمة هندسة مواطنيها، واحتكار مسؤولية صناعة خصائصهم الاجتماعية–السياسية، أو على الأقل، الإشراف على تنفيذ هذه المهمة ومن يتولون تلك المسؤولية ويمارسونها، أفرادا ومؤسسات ووسائل وأساليب، هي حاجة تلك الحكومات لصناعة عقول هؤلاء المواطنين بما يُسهّل إقناعهم ونيل رضاهم وموافقتهم، تمهيدا للسيطرة عليهم والتحكم بهم بوصفهم المصدر الأول والعامل الأهم لشرعية وجود الحكومات واستمرارها في ممارسة سلطتها، وهو ما يتحقق عبر السيطرة الكاملة والمباشرة للحكومات على مؤسسات وأنشطة الهندسة الاجتماعية والسياسية، بما يؤسس في النهاية لسيطرتها الكاملة أيضا على خطط وبرامج ووسائل وأساليب صناعة أفكار وقيم وسلوكيات مواطنيها، وتَحَكُّمها في أهداف هذه الصناعة ومضامينها ومؤسساتها ووسائلها وأساليبها. وقد لاحظ أحد الباحثين العلاقة بين الاهتمام بالهندسة الاجتماعية والسياسية وبين مستجدات الواقع الدولي، مشيرا إلى تأثير ظاهرة العولمة ودورها في تزايد هذا الاهتمام واتساع نطاقه واشتداد قوته في العقدين الأخيرين من القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين، إذ إن "لديناميكيات العولمة تأثيرات ومن بينها تأثيراتها على طريقة تمثّل أبناء المجتمعات المعاصرة لقيمهم وتصورهم للأنا والآخر، للصديق والعدو، للداخلي والخارجي، للخصوصي والعالمي، للمحلي والكوكبي، للقريب والبعيد"(حجاج. 2005. ص64)، ونسب باحث آخر إلى حرب فيتنام الفضل في اتساع وتعميق دور وسائل الإعلام الحديثة وتأثيرها في هندسة أفكار وقيم وسلوكيات الناس وفق نماذج مصممة ومخططة سلفا، لأن هذه الحرب في رأيه "أقنعت..المتشككين بأن السياسات تُعرض إلى النهاية في وسائل الاتصال الجماهيرية..أيقن النشطاء والراديكاليون أن وسائل الاتصال الجماهيرية

يمكن لها أن تشكل الرأي العام، وفي الوقت نفسه فإن الجيل الذي توصّل لهذا الدرس نما مع هذه الوسائل وأصبح يقدرها تقديرا كبيرا"(جاكوبي. 2001. ص95). وينقل الباحث نفسه عن (جيمس ب. تويتشل) ما يقوله في كتابه (ثقافة الكرنفال) عن أهمية وسائل الاتصال والإعلام الحديثة وتأثيرها، وتحديدا أهمية وتأثير التلفزيون والثقافة التي ينقلها للناس ويلقنها لهم ويهندسهم عليها، حيث يقول تويتشل:

"إن ثقافة التلفزيون هي ثقافتي...لقد شاهدته طوال حياتي...وفُطِمتُ عن أبوي على ذلك الأوج الذي بلغ حضوره في حياتنا، فعند نقطة غامضة في عقد الخمسينيات كفَّ التلفزيون عن أن يكون شيئا إضافيا لا أهمية له، ودخل في مجرى الدم، لقد أصبح نحن وأصبحنا نحن ما هو"(جاكوبي. 2001. ص95).

وقد أصبح ما يتحدث عنه (تويتشل) من دور وتأثير التلفزيون في صناعة أفكار وقيم وسلوكيات الناس وفق نماذج مصممة ومخططة سلفا، أوسع نطاقا وأكثر كثافة وأعمق تأثيرا اليوم بعد أن أضيفت إليه تتابعا، ثلاث إضافات تقنية جوهرية هي:

1. تقنيات التسجيل على أشرطة الفيديو ثم الأقراص الليزرية بما يوفر إمكانية لا محدودة لإعادة مشاهدة وبث البرامج.

2. تقنيات البث الفضائي وقنواته المتعددة العاملة على مدار الساعة بما يوفر إمكانية مزدوجة لمتابعة الإحداث الساخنة آنيا وفي لحظة حدوثها وإيصال البث المرئي والمسموع والمتواصل لها وللبرامج الأخرى إلى أبعد نقطة في العالم.

3. تقنيات شبكة المعلومات العالمية بما يوفر إمكانية لا محدودة للحصول على كم هائل ومتنوع من المعلومات وبشكل فوري إلى جانب إمكانية عرضها أيضا في قنوات البث الفضائي التلفزيوني.

ويمكن تقدير القوة التأثيرية الحقيقية لهذه الإضافات التقنية الحيوية في وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية عندما نتذكر أنها أصبحت مندمجة في بعضها الآن بفضل الحواسيب الحديثة وخصوصا المحمولة منها والقادرة على الاتصال بمحطات البث الفضائي الدولية حتى عندما لا تتوفر الطاقة الكهربائية اللازمة لتشغيل الأنواع الأخرى من هذه الأجهزة، وأنها باتت تحتل حيزا كبيرا من حياة الناس اليومية في المجالات المهنية والإعلامية

والترفيهية.

وبقدر ما كان لاحوال العولمة وشروطها المستجدة تأثيرها وبأشكال ومديات متعددة ومتنوعة في مناحي الحياة كلها، فقد كان لها أيضا تأثيرها وبأشكال ومديات متعددة ومتنوعة في تصميم وتنفيذ مشاريع الهندسة الاجتماعية والسياسية وبرامجها. حيث زادت تلك الظروف والشروط ودعّمت من جهة فرص نجاح تصميم وتنفيذ هذه الخطط، بقدر ما أنها أنقصت من جهة ثانية وأضعفت فرص نجاح تصميمها وتنفيذها عندما جعلت هندسة الخصائص الاجتماعية للإنسان تواجه اليوم مشكلة العجز عن التخلي عن السلطة والتقاليد في الوقت الذي يكون عليها أن تمضي في عالم لا تبنيه السلطة ولا تحافظ على سلامته التقاليد(آرنت. 1974. ص206). ومن ثم، فقد أصبح الجزء الأكبر والأهم من المشكلات الحديثة والمعاصرة التي واجهتها وتواجهها غالبية المجتمعات الإنسانية وأنظمتها السياسية، ناجما عن فشلها في تصميم وتنفيذ خطط الهندسة الاجتماعية الرامية لتصنيع وإعادة تصنيع أجيالها اجتماعيا وسياسيا، وعجزها عن تحقيق أهدافها في هذا المجال. وأتاح ما توفر في عصر العولمة وبفضله من وسائل وأساليب حديثة وعالية الكفاءة للاتصال ونقل المعلومات وتداولها بشكل واسع وسريع وبأقل قدر ممكن من التقييد والرقابة، فرصا غير مسبوقة ولا محدودة للاتصال والتواصل، بحيث باتت كل المجتمعات عرضة لخطط وبرامج هندسة الأفكار والقيم والسلوكيات المصممة والمخططة بشكل مسبق في المجتمعات الأخرى. وقد رأى عالم الاجتماع البريطاني (أنتوني جيدنز) أن توحيد المعايير الثقافية عنصر جوهري في عملية العولمة، ولكن التأثير الأعمق لها يكون في خلق وتعميق التنوع الثقافي المحلي الكبير الذي لا يتسم بالتجانس، وميلها إلى تعزيز التجدد في الهويات الثقافية المحلية بما يعزز بدوره ميل الثقافات الإنسانية بوجه عام إلى العالمية بفعل الحضور الإنساني العالمي المكثف والموسع في بنية عمليات الاتصال الثقافي(Giddens, 2003, p. xxiv)، وهو أمر كان حدوثه في السابق متعذرا أو شبه متعذر. ووفر ذلك للمجتمعات القادرة على تصميم خطط وبرامج الهندسة الاجتماعية وتنفيذها، وهي المجتمعات الغربية عامة والمجتمع الأمريكي منها على وجه التحديد، فرصا أفضل لامتداح أسلوب الحياة فيها، والكشف عن إيجابيته، ونقد واقع

الحياة في المجتمعات الأخرى المختلفة عنها، والكشف عن سلبياته، الأمر الذي ترافق مع نجاح برامج الهندسة الاجتماعية في الأولى وفشلها في الثانية. ونتيجة لذلك، فقد باتت المجتمعات المأزومة المستهدفة بخطط وبرامج الهندسة الاجتماعية المصممة في الغرب الرأسمالي المتقدم، تعاني من التضخم المفرط في الشعور بالتأزم والمعاناة مما كانت تعيشه وتعاني منه أصلا من مشكلات الهوية والاندماج والتوزيع والتغلغل والشرعية والولاء مما زاد من شعور قطاعات واسعة من مواطنيها بعدم الرضا عن الأفكار والقيم والسلوكيات السائدة في مجتمعاتها التقليدية، ودفع بها إلى العمل على تعديلها جزئيا أو تغييرها كليا على أسس متعددة ومختلفة من حالة لأخرى، سواء بتقليد مثيلاتها في الغرب، أم بالعودة إلى النماذج السابقة من الأفكار والقيم والسلوكيات في الحضارات التقليدية لتلك المجتمعات، فإذا عجزت عن ذلك، أو فشلت في تحقيقه، توجه قسم كبير منها إلى الهجرة إلى المجتمعات الغربية بما يمهد حتما لاندماجها فيها لاحقا بفعل البرامج الناجحة والفعالة للهندسة الاجتماعية والسياسية في تلك المجتمعات.

لقد بات من المتعذر تماما تجاهل حجم وقوة التأثيرات المتعددة والمتنوعة الناجمة عن خطط وبرامج الهندسة الاجتماعية التي تصممها وتنفذها الدول الغربية التي هي نفسها التي تصمم وتنفذ سياسات العولمة وتوجهها إلى مواطني المجتمعات الأخرى، ومن بينهم مواطنو المجتمعات الإسلامية، الذين تأثروا بتلك الخطط والبرامج بأشكال مختلفة، فتطلع بعضهم إلى تغيير واقع مجتمعاتهم مما وضعهم في مواجهة ليس فقط مع أنظمتهم الحاكمة التي غالبا ما رفضت التغيير، بل وحتى مع قسم من مواطنيهم ممن لا يوافقونهم على الحاجة إلى التغيير، وإذا ما وافقوهم على ذلك، فإنهم يرون ذلك التغيير من منظور مختلف من حيث الطبيعة والأسباب والأهداف والوسائل والأساليب، بينما اندفع آخرون منهم للهجرة إلى تلك الدول بحثا عما يعتبرونه ملاذات آمنة فيها. وإذ تبدو المجتمعات الإسلامية الحديثة والمعاصرة بوصفها الأكثر والأوضح معاناة من مشكلات تعدد وتعارض خطط وبرامج الهندسة الاجتماعية، أو فشل تلك الخطط والبرامج كلها، أو في الأقل نجاحها جزئيا، فقد ازدادت فيها المشكلات الداخلية المتعلقة بالإصلاح والتغيير انقساما وتعقيدا بعد أن أعطت بعض قواها المجتمعية للتغيير الذي تنشده مضمونا

سياسيا دينيا (وما هو ديني في كل حال وزمان ومكان، لا بد وحتما أن يتخذ أيضا طابعا وتوجها مذهبيا شئنا أم أبينا، وما هو مذهبي لا بد وحتما أن يتخذ أيضا طابعا وتوجها متعصبا ثم متطرفا)، بينما أعطته قوى أخرى منها مضمونا سياسيا مدنيا، وأعطته ثالثة مضمونا سياسيا مركبا دينيا ومدنيا. ولأن ملامح أي من مشاريع التغيير هذه لم تتحدد بشكل دقيق ونهائي، ولا حَظيَ أي منها بقبول الأغلبية به ولا موافقتها عليه، فقد وجدت هذه المجتمعات نفسها في مواجهة مشكلات مركبة ذات أبعاد ومستويات متعددة ومتنوعة، لا بد من الاعتراف أن جانبا كبيرا منها ناتج عن تعدد وتعارض خطط وبرامج هندسة الخصائص الاجتماعية والسياسية التي تصممها وتنفذها الأنظمة الحاكمة والقوى المجتمعية فيها، واختلاف تلك الخطط والبرامج عن بعضها، وتعارض دواعيها وأهدافها بدرجات وأشكال مختلفة، وتفاوت نجاح كل خطة وبرنامج منها، أو فشلها في بلوغ مقاصدها ولو على حساب أمن واستقرار الأنظمة والقوى المجتمعية الأخرى أو حتى وجودها إن استلزمت المصالح ذلك واقتضته. وكانت أبرز نتائج ذلك، جعل التطرف المقترن بالعنف، السمة الغالبة على الحياة الاجتماعية والسياسية في المجتمعات الإسلامية، وحتى التي فيها أقليات إسلامية، مما يستلزم مراجعة علاقة هذا التطرف والعنف الناتج عنه بالهندسة الاجتماعية والسياسية في هذه المجتمعات.

المصادر

الكتب:

– أحمد، سعد مرسي. تطور الفكر التربوي. القاهرة. عالم الكتب. 1966.

– آرنت، حنة. بين الماضي والمستقبل..بحوث في الفكر السياسي. ترجمة: عبدالرحمن بشناق. القاهرة. دار نهضة مصر. 1974.

– أطلس، محمد سعد. التربية والتعليم في الإسلام. ط1. بيروت. دار العلم للملايين. 1957.

– بادي، برتران. الدولة المستوردة..غربنة النصاب السياسي. ترجمة: شوقي الدويهي. ط1. بيروت. دار الفارابي. 2006.

– بادي وبيرنباوم، برتران وبيار. سوسيولوجيا الدولة. ترجمة: جوزيف عبدالله وجورج أبي صالح. ط1. بيروت. مركز الإنماء القومي. 1987.

– تايلور. فيليب. قصف العقول..الدعاية للحرب منذ العالم القديم حتى العصر النووي. ترجمة: سامي خشبة. الكويت. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. سلسلة عالم المعرفة–العدد256. 2000.

– تشومسكي، نعوم. ردع الديمقراطية. ترجمة: فاضل جتكر. ط1. نيقوسيا. مؤسسة عيبال للدراسات والنشر. 1992.

– تشومسكي، ناعوم. إرهاب القراصنة وإرهاب الأباطرة قديما وحديثا. تعريب: أحمد عبد الوهاب. ط1. القاهرة. مكتبة الشروق الدولية. .2005

41. التل وشعراوي، وائل عبد الرحمن وأحمد محمد. أصول التربية التاريخية. ط2. عمان–الأردن. دار الحامد للنشر والتوزيع. 2007.

– جاكوبي، راسل. نهاية اليوتوبيا. ترجمة: فاروق عبدالقادر. الكويت. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. سلسلة عالم المعرفة–العدد269. 2001.

– الجيار، سيد إبراهيم. دراسات في تاريخ الفكر التربوي. ط1. القاهرة. مكتبة غريب. 1977.

– خضر، فخري رشيد. تطور الفكر التربوي. أبو ظبي–العين. مكتبة المكتبة. 2000–2001.

– خوري، رئيف. الفكر العربي الحديث: أثر الثورة الفرنسية في توجيهه السياسي والاجتماعي. ط1. بيروت. دار المكشوف. 1943.

– داوسن وبرويت، ريتشارد وكارن داوسن وكينيث. التنشئة السياسية..دراسة تحليلية. ترجمة: مصطفى عبدالله خشيم ومحمد زاهي بشير المغيربي. ط2. بنغازي. جامعة قاريونس. 1998.

– ديوي، جون. الديمقراطية والتربية. ترجمة: نظمي لوقا. القاهرة. مكتبة الانجلومصرية. 1978.

– رويه، ريمون. الممارسة الأيديولوجية. ترجمة: عادل العوا. ط2. بيروت. منشورات عويدات. 1989.

– سليمان، فتحية حسن. التربية في المجتمعين اليوناني والروماني. القاهرة. دار العلوم للطباعة. .1972

81. سمعان، وهيب إبراهيم. الثقافة والتربية في العصور القديمة. القاهرة. دار المعارف بمصر. 1961.

– ـــــــــــــــــــــ. الثقافة والتربية في العصور الوسطى. القاهرة. دار المعارف بمصر. .1962

84. شلبي، أحمد. تاريخ التربية الإسلامية. ط1. القاهرة. مكتبة الانجلومصرية. 1960.

– شيللر، هربرت أ. المتلاعبون بالعقول. ترجمة: عبدالسلام رضوان. الكويت. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. سلسلة عالم المعرفة–العدد243. 1999.

– الطعان، عبدالرضا. مفهوم النخبة التكنوقراطية..دراسة في أحد أنماط رأس المال المعرفي. ط1. الجزائر–بيروت. ابن النديم للنشر والتوزيع–دار الروافد الثقافية. 2015.

– الظاهر، أحمد جمال. دراسات في الفلسفة السياسية. ط1. أربد–الأردن. دار الكندي للنشر والتوزيع.

– عبود، عبدالغني. الأيديولوجيا والتربية..مدخل لدراسة التربية المقارنة. ط2. القاهرة. دار الفكر العربي. 1978.

– العروي، عبدالله. مفهوم الدولة. ط9. الدار البيضاء–بيروت. المركز الثقافي العربي. 2011.

– فرح، محمد سعيد. الطفولة والثقافة والمجتمع. الإسكندرية. منشأة المعارف. 1993.

– كرانغ، مايك. الجغرافيا الثقافية..أهمية الجغرافيا في تفسير الظواهر الإنسانية. ترجمة: سعيد منتاق. الكويت. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. سلسلة عالم المعرفة–العدد317. 2005.

– كوبر، آدم. الثقافة..التفسير الأنثروبولوجي. ترجمة: تراجي فتحي. الكويت. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. سلسلة عالم المعرفة–العدد349. 2008.

– كوش، دنيس. مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية. ترجمة: منير السعيداني. ط1. بيروت. المنظمة العربية للترجمة. 2007.

– لوغران، لويس. السياسات التربوية. ترجمة: تمام الساحلي. ط1. بيروت. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر

والتوزيع. 1990.

– ليبس، يوليوس. أصل الأشياء..بدايات الثقافة الإنسانية. ترجمة: كامل إسماعيل. ط2. دمشق–بيروت–بغداد. دار المدى للثقافة والنشر. 2006.

– مونرو، بول. المرجع في تاريخ التربية. ج1. ترجمة: صالح عبدالعزيز. القاهرة. مكتبة النهضة المصرية. 1949.

– هوبسباوم، أريك. الأمم والنزعة القومية منذ عام 1780. ترجمة: عدنان حسن. ط1. دمشق. دار المدى. 1999.

– هيرتس، نورينا. السيطرة الصامتة..الرأسمالية العالمية وموت الديمقراطية. ترجمة: صدقي حطاب. الكويت. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. سلسلة عالم المعرفة–العدد336. 2007.

الدراسات والبحوث:

– حجاج، قاسم. العولمة والتنشئة السياسية. مجلة السياسة الدولية. القاهرة. مؤسسة الأهرام. العدد159. يناير2005.

– وهبة، نخلة. التربية المقارنة..علم أم منبر للدعاية. مجلة الفكر العربي, بيروت. العدد21. 1981.

المراجع الأجنبية:

– Giddens, Anthony, Runaway World, Taylor, Francis 2003.

– Sills, David L (edit). International Encyclopedia of the Social Science. New York. Macmillan Com & Free Press. 1968.